السماسرة والأدلاء
في مصر الإسلامية
في ضوء أوراق البردي العربية من الفتح الإسلامي وحتى نهاية العصر الفاطمي [٢١-٥٦٧هـ / ٦٤١-١١٧٢م]

إعداد

د. فاطمة أحمد محمود حسب

مدرس التاريخ الإسلامي

كلية الدراسات الإنسانية

جامعة الأزهر

السماسرة والأدلاء في مصر الإسلامية في ضوء أوراق البردي العربية من الفتح الإسلامي وحتى نهاية العصر الفاطمي (٢١- ٥٦٧ هـ/ ٦٤١ -١١٧٢م)

فاطمة أحمد محمود أحمد
قسم تاريخ ، كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر.
البريد الإلكتروني :Fatmahasab56@azhar.edu.eg

الملخص

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على دور السماسرة والأدلاء في مصر الإسلامية، حيث كان للسماسرة والأدلاء دور كبير في المعاملات التجارية داخل الأسواق وخارجها، ومهنة السمسرة من المهن القديمة التي عرفت قبل ظهور الاسلام، وترجع أهمية السمسار والدلال إلى أنه يقوم بدور الوسيط بين البائع والمشتري، وذلك لصعوبة الاتصال المباشر بينهما، مما يستلزم الأمر وجود سمسار أو دلال يقوم بالتقريب بين طرفي العقد، وقد اتبعت الباحثة منهج البحث القائم على الاستدلال والاستنتاج، وكذا المنهج التحليلي والتنقيب في المصادر وأوراق البردي العربية، وقد وردت مهنة السمسار ضمن نصوص البرديات العربية والتي تدل دلالة واضحة على شيوع هذه الحرفة المساندة في حركة البيع والشراء وأعمال التجارة في مصر الإسلامية منذ القرون الاولى ، للهجرة وحتى العصر الفاطمي، وقد أسفرت نتائج الدراسة عن معرفة اختصاصات السماسرة والأدلاء المتعددة، فمنهم سماسرة الكتب، واللبن، والجبن، والغلال، والأقمشة، وأيضًا الجواري، كما تبين من الدراسة ممارسة أهل الذمة من(النصارى واليهود) لأعمال السمسرة والدلالة، وورود أسماء بعضهم في البرديات العربية، وأيضًا دور المرأة المصرية في العمل بحرفة السمسرة والدلالة.

الكلمات المفتاحية: السماسرة ، الأدلاء ، الأسواق ، مصر، الفاطمية ، أوراق البردي العربية.

Brokers and Auctioneers in Islamic Egypt in Light of The Arabic Papyrus From The Islamic Conquest to The End of The Fatimid Period

(21 AH / 641 CE- 567 AH / ١١٧٢ CE)

Fátma Ahmed Mahmoud Ahmed

Department of History, Faculty of Humanities , Al-Azhar University, Cairo, Egypt

E-mail :Fatmahasab56@azhar.edu.eg

Abstract:

The study aims to shed light on the role of brokers and auctioneers in Islamic Egypt, Where brokers and auctioneers played a major role in business dealings within and outside markets, The brokerage profession is an old profession that was known before the advent of Islam. The importance of broker and auctioneer is due to the difficulty of direct contact between seller and buyer which requires a link between them and it is a broker or auctioneer to bring closer between two parties to the contract. The researcher followed the research method based on inference and conclusion, As well as the analytical method and exploration in sources and Arabic papyrus. The broker's profession was reported in the texts of the Arab papyri, which clearly indicates the prevalence of this supportive craft in the movement of buying, selling and trading in Islamic Egypt from the first centuries of the Hijra to the Fatimid era. The results of this study showed the multiple competences of Brokers and auctioneers, Some of them are brokers of books, milk, cheese, cereals, fabrics, and also bondmaidens. The study also showed that dhimmis (Christians and Jews) were practicing the processes of brokerage and auction. Names of some of them are mentioned in the Arab papyri, as well as the role of Egyptian women in the processes of brokerage and auction.

keywords: Brokers , auctioneers , markets , Egypt , Fatimid , Arabic papyrus.

المقدمة

تعتبر حرفة السمسار[١] والدلال من الحرف المهمة في الأسواق المصرية على مر العصور، وترجع أهميتها إلى صعوبة الاتصال المباشر بين البائع والمشتري، مما يستلزم الأمر وجود وسيط بينهما وهو السمسار أو الدلال ليقوم بالتقريب بين الطرفين.

لذا يحتاج إليهما الكثير من الناس في كافة المعاملات ولا سيما المعاملات المالية، فمثلًا يحتاج البائع إلى من يعاونه في بيع سلعته ويحتاج المشتري إلى من يدله عن ما يحتاجه من سلع، وبناءً على ذلك يعتبر عمل السمسار والدلال من موجبات التجارة، ويدخل في نطاق حاجة الناس إليها.

ولما كانت الأسواق هي مجال للتعامل بين الناس بعضهم البعض واستثمار أموالهم، فقد قام السماسرة بدور كبير داخل هذه الأسواق وخارجها، إذ كان عمل السمسار مهمًا في ترويج السلع وبيعها بأرفع سعر ممكن[٢]، وقد عرف السماسرة بأسماء أخرى كالدلالين والمناديين ، وكانت لهم مكانتهم ووضعهم داخل المجتمع المصري منذ الفتح الإسلامي وحتى العصر الفاطمي كما سيتبين من خلال الدراسة.

---

(١) وفي بعض الأحيان يطلق عليه الشمسار ، ابن ميسر(محمد بن علي بن يوسف) ت٧٣٢هـ/٩٧٣م، أخبار مصر، المعهد الفرنسي للدراسات الشرقية، سنة ١٩١٩م، ص٣٠.

(٢) الإبياني (عبدالله أحمد الإبياني التونسي المالكي، الإمام الفقيه، ت٣٥٢هـ/٩٦٣م، مسائل السماسرة، تقديم محمد عبد الهادي أبو الأجفان، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، العدد الثاني، المجلد الأول١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ص٦٣.

أسباب اختيار الموضوع

على الرغم من أن كثيرًا من الباحثين تعرضوا للحديث عن الأسواق والأحوال التجارية في مصر الإسلامية من الفتح وحتى العصر الفاطمي، وأيضًا بعض الدراسات التي تناولت السمسرة والسماسرة من الناحية الشرعية[1]، إلا أنه لا توجد دراسة مستقلة تلقي الضوء على طائفة السماسرة واختصاصاتهم، ودورهم في مصر في تلك الفترة من خلال أوراق البردي العربية ، وإنما وجدت دراسة بعنوان مسائل السماسرة ، وهي عبارة عن مسائل فقهية للإمام الإبياني المالكي الأندلسي، والذي عاش في القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي، وأيضًا بعض الدراسات التي تتعلق بالاقتصاد الإسلامي منها الضوابط الشرعية للسمسرة والسماسرة للدكتور حسين حسن شحاته، وهو عبارة عن مقال نشر ضمن سلسلة بحوث ودراسات في الفكر الاقتصادي الإسلامي ، وأيضًا دراسات عن عقود السمسرة أو عن الوساطة التجارية في المعاملات المالية داخل الأسواق، ولكنها تخص الناحية الشرعية والقانونية.

أما ما عدا ذلك فهي دراسات اشتملت في جوانب مهمة تمت الاستعانه بها فيما يخدم الموضوع، مما شجع الباحثة على البحث والتنقيب في المصادر والوثائق والمراجع للوقوف على التفاصيل الدقيقة لهذه الحرفة، لذا رأيت من الأهمية بمكان القيام بهذه الدراسة، لا سيما أن المكتبة العربية تفتقر إلى بحث علمي مستقل يبرز دور السماسرة والأدلاء من خلال أوراق البردي العربية.

---

(١) الإبياني ، مسائل السماسرة، حسين حسن شحاته: الضوابط الشرعية للسمسرة والسماسرة، مقال نشر ضمن سلسلة بحوث ودراسات في الفكر الاقتصادي الإسلامي، دار النشر والتوزيع الإسلامية ٢٠٠١م.

أهداف الدراسة

الهدف الرئيسي لعقد هذه الدراسة هو إبراز دور السماسرة والأدلاء في مصر الإسلامية من الفتح الإسلامي وحتى العصر الفاطمي تلك الفترة التي تطورت فيها النظم السياسية والاقتصادية تطورًا كبيرًا، مما انعكس ذلك على سياسة الدولة في التعامل مع السماسرة والأدلاء، كذلك وردت حرفة السمسرة والدلالة ضمن نصوص البرديات العربية والتي تدل دلالة واضحة على شيوع هذه الحرفة المساندة في حركة البيع والشراء وأعمال التجارة في مصر الإسلامية منذ القرون الأولى للهجرة وحتى العصر الفاطمي.

منهج البحث:.

تناولت الباحثة موضوع السماسرة والأدلاء من الفتح الإسلامي وحتى العصر الفاطمي من خلال استخدام منهج الاستدلال والاستنتاج، وكذا المنهج التحليلي والتنقيب في المصادر وأوراق البردي العربي، وهو ما سيتم عرضه موضوعيًا في ثنايا هذه الدراسة، مع الالتزام بالتسلسل الزمني للأحداث وفق المنهج العلمي المتعارف عليه في الدراسات التاريخية.

التعريف بالسمسرة.

قبل بدء الحديث عن طائفة السماسرة ، يجب الإشارة إلى أن السمسرة من المهن القديمة التي عرفت قبل ظهور الإسلام، ويقصد بالسمسرة الوساطة بين البائع والمشتري ومن في حكمهما في تنفيذ عملية البيع والشراء ونحو ذلك مقابل أجر معلوم يتم التراضي عليه بين الأطراف[١]، وقيل بأنها الإشعار

(١) حسين حسن شحاته: الضوابط الشرعية للسمسرة والسماسرة، ص٥.

بقدوم السلع وأشباهها[١]، وكان السماسرة يعملون في عهد النبي ﷺ، يوضح ذلك ما روي عن قيس الجهني[٢] ﷺ أنه قال: (خرج علينا رسول الله ونحن نتبايع بالسوق ، وكنا ندعى بالسماسرة فقال ﷺ يا معشر التجار إن الشيطان والإثم يحضران البيع فشوبوا بيعكم بالصدقة)[٣].

---

(١) ابن رحال: (علي الحسن بن رحال المعداني) ت١١٤٠هـ/١٧٢٨م، كشف القناع عن تضمين الصناع، تحقيق محمد أبو الأجفان، الدار التونسية، سنة ١٩٨٦م، ص١٠٢.

(٢) قيس الجهني: هو قيس بن أبي غرزة بن عمير بن وهب الغفاري، ويقال الجهني، له صحبة، سكن الكوفة ومات بها، ابن الأثير(عز الدين بن أبي الحسن علي بن محمد) ت٦٣٠هـ/ ١٢٣٢م، أسد الغابة في معرفة الصحابة، دار ابن حزم، ط١، سنة ١٠٢٣هـ/ ٢٠١٢م، ص١٠٢٣، ابن حجر العسقلاني(أحمد بن علي) ت ٨٥٢هـ/ ١٤٤٩ م، الاصابة في تمييز الصحابة، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ص١٤١٥هـ/١٩٩٥م، جـ٥، ص٣٧٤.

(٣) أخرجه ابن ماجه (الحافظ أبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني) ت٢٧٥هـ/٨٨٨م، سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ت، جـ٢، كتاب التجارات، باب التوقي في التجارة، حديث رقم (٢١٤٥-٢١٤٦)، ص٧٢٥، وأخرجه الترمذي(أبو عيسى محمد بن عيسى) ت٢٧٩هـ/ ٨٩٢م ، الجامع الكبير، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، سنة ١٩٩٦م، بيروت، جـ٢، كتاب البيوع، باب ما جاء في التجار ، حديث رقم (١٢٠٨)، ص٤٩٧، وأخرجه الحاكم(أبو عبدالله محمد بن الحاكم النيسابوري) ت ٤٠٥هـ/١٠٤١م،المستدرك على الصحيحين، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، جـ٢، كتاب البيوع، حديث رقم(٢١٣٨)، ص٥، ٦ .

وهذا توجيه من النبي ﷺ للتجار بأنه يستوجب عليهم الزكاة لتطهير أموالهم من اللغو والحلف والكذب، ونحو ذلك من الآثام، مما يحدث في مجال المعاملات التجارية في الأسواق[١]، فقد يبالغ التاجر في وصف سلعته حتى يتكلم بما هو لغو، وقد يجازف في الحلف لترويج سلعته، لذا على التاجر التصدق ليمحو أثر ذلك[٢]، كما في قول الله تبارك وتعالى (إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ۚ ذَٰلِكَ ذِكْرَىٰ لِلذَّاكِرِينَ) [٣].

التعريف بالسمسار والدلال من خلال كتب اللغة والكتب الفقهية

هناك تداخل بين لفظ السمسار والدلال بين علماء اللغة، فالسمسار لغة ـ بكسر السين الأولى ـ اسم من قام بالسمسرة والسمسرة المصدر، والفعل سمسر، والمرأة سمسارة والجمع سماسرة، مادة سمسر، وهي كلمة فارسية أخذها العرب من الفرس، الدلال في اللغة: الجامع بين البيعين، والفعل دل، ودللت على الشئ، والمصدر دلولة، والدلالة ـ بفتح الدال وكسرها كسحابة وكتابة ـ

(١) السنامي(عمر بن محمد) المتوفى في الربع الأول من القرن ٨هـ/١٤م، نصاب الاحتساب، تحقيق مريزن سعيد مريزن عسيري، السعودية، مكة المكرمة، ط١، سنة ١٤١٦ هـ /١٩٨٦م، ص ٢٨١.

(٢) السرخسي(شمس الدين محمد بن أحمد بن أبي سهل) ت٤٩٠ هـ/ ١٠٠٠٢م ، المبسوط، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د.ط ، سنة ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م، ج،١٥، ص١١٥، حسين حسن شحاته: الضوابط الشرعية للسمسرة والسماسرة، ص٥ .

(٣) سورة هود، آية رقم ١١٣ .

اسم مصدر، وقيل الفتح للمصدر وهي بالفتح حرفة الدلال وبالكسر ما يجعل للدلال والدليل(١).

وفي الاصطلاح قيل بأن السمسار: هو الذي يسميه الناس الدلال لأنه يدل المشتري على السلع ويدل البائع على الأثمان(٢) ، وعليه فلا فرق بين السمسار والدلال، ولعل هناك مرادفات أخرى لعلماء اللغة في تعريف السمسار اصطلاحًا فقيل بأن لفظ السمسار يطلق على بائع البز(٣)، وأيضًا يطلق على مالك الشيء وقيمه(٤)، وبناءً عليه يمكن القول بأن معنى السمسار والدلال كل منهما بمثابة وسيط بين البائع والمشتري وتسهيل إتمام عقد البيع بين الطرفين.

والحقيقة أن الكتب الفقهية كانت أكثر وضوحا من كتب اللغة في تعريف السمسار والدلال، فقد ورد بها ذكر السمسار في مواضع عدة من أبواب المعاملات وخصوصًا أبواب البيوع والإجارة والجعالة(٥)، فعرفه

(١) الطاهر أحمد الزاوي، ترتيب القاموس الحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة، دار الفكر، القاهرة، ط٣، سنة١٣٧٨هـ/١٩٥٩م، جـ٢، ص٦١٢، أحمد رضا، معجم متن اللغة موسوعة لغوية حديثة، دار مكتبة الحياة ، بيروت، سنة ١٣٧٧هـ/١٩٥٨م، جـ٣، ص٢٠٧.

(٢) الزبيدي(محمد بن عبد الرازق الحسيني) ت١٢٠٥هـ/ ١٧٩٠م ، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق أحمد فراج، الكويت، سنة ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م، جـ١٢، ص٨٦.

(٣) الزبيدي، تاج العروس جـ١٢، ص٨٧، أحمد رضا، معجم متن اللغة، جـ٣، ص٢٠٧.

(٤) الطاهر أحمد الزاوي، ترتيب القاموس، جـ٢، ص٦١٢.

(٥) الجعالة: مشتقة من الجعل بمعنى التسمية ، لأن الجاعل يسمي الجعل لمن يعمل له العمل، أو من الجعل بمعنى الإيجاب ، ويسمي ما يتقاضاه الإنسان على عمل ==

المالكيـة بأنـه متـولي البيـع والشـراء[١]، وأيضًـا بأنـه المتوسـط بـين البـائع والمشتري[٢] ؛ لكن جاء في كلام بعض المالكية بأن السمسار هو نفسه الدلال ففي كتاب منح الجليل على مختصر الخليل عرف السمسار – بكسر السين وسكون الميم – أي دلال طواف في الأسواق بالسلع، أو ينادي للمزايدة[٣]، وقيل أن السماسرة كانوا يعرفون أيضًا بالمنادين والطوافين والصاحة، وذلك لأنهم ينادون ويصيحون للتعريف بالسلعة وبآخر ثمن بذل لشرائها، ويطوفون أحيانًا على المشترين لإغرائهم[٤].

أما المذهب الشافعي فعرف السمسار بأنه هو(المتوسط بين البائع والمشتري) ، وعرف الدلال بأنه (من ينادي على المتاع فيمن يزيد) وهذا التعريف يوضح ان السمسار يختلف عن الدلال، إلا أنه جاء في مقاصد

==

يعمله، البهوتي (منصور بن يونس بن إدريس)، كشف القناع عن متن الإقناع ، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، جـ٤، ص٢٠٢.

(١) القاضي عياض: (أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض السبتي) ت سنة٥٤٤هـ/ ١١٤٩ م، مشاق الأنوار على صحاح اثار، دار التراث، القاهرة، د.ت، جـ٢، ص٢٢١ .

(٢) عبد الباقي بن يوسف الزرقاني، شرح الزرقاني على موطأ الامام مالك، دار الكتب العلمية ، ص١٣٥ .

(٣) العلامة الخليل(خليل بن إسحاق بن موسى بن شعيب) ت ٧٧٦هـ/ ١٣٧٧م، شرح منح الجليل على مختصر الخليل، تحقيق الشيخ محمد عليش، دار الفكر العربي، بيروت ، لبنان، ط١، سنة ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، جـ٧، ص٥١٠.

(٤) الإبياني ، مسائل السماسرة، ص٦٧.

التنبيه وهو على المذهب الشافعي أن السمسار والدلال بمعنى واحد، فيقول(وإن دل في البيع) أي صار دلالًا سمسارًا [١] .

وعرف الحنفية السمسار بأنه(المتوسط بين البائع والمشتري، يبيع ويشتري للناس بأجر من غير أن يستأجر ، وقيل أيضًا هو (اسم لمن يعمل للغير بالأجر، بيعًا وشراءً) [٢]، لكن جاء أيضًا في كتاب آخر تابع للحنفية بأن السمسار هو الذي يدل على السلعة وصاحبها، والدلال هو المصاحب للسلعة غالبًا)[٣]

أما الحنابلة فعرفوا السمسار بأنه: (الذي يدخل بين البائع والمشتري لإمضاء البيع)[٤] وعرفوا الدلال بأنه: (السفير بين البائع والمشتري) [٥]، ومن

---

(١) النووي، التنبيه في الفقه على المذهب الشافعي، تأليف أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، وبذيل صحائفه مقاصد التنبيه في شرح خطبة التنبيه لمحمد بن جماعة الشافعي، وبالهامش تصحيح التنبيه للإمام محي الدين يحي النووي، القاهرة، ١٣٧٠هـ/١٩٥٠م، ص ٨١ .

(٢) الكليبولي(عبد الرحمن بن محمد بن سليمان المعروف بشيخي زاده الحنفي) ت ١٠٧٨هـ/ ١٦٦٧م ، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، للإمام إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبي) ت٩٥٦هـ/ ١٥٤٩م ، ومعه الدرر المنتقى في شرح الملتقى للشيخ محمد بن علي المعروف بالحصكفي المتوفى سنة ١٠٨٨هـ/ ١٦٧٧م، خرج آياته وأحاديثه خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م،جـ ٤٥٨/٣، السرخسي، المبسوط ، جـ١٥، ص ١١٥ .

(٣) ابن عابدين، منحة الخالق على البحر الرائق ، جـ٦، ص١١٩ .

(٤) البعلي الحنبلي(عبدالله شمس الدين محمد بن أبي الفتح) ت ٧٠٩هـ/ ١٣٠٩م ، المطلع على أبواب المقنع وعه معجم ألفاظ الفقه الحنبلي، ويحتوي على كتاب المطلع على أبواب المقنع مع التراجم، دار المكتب الإسلامي، بيروت، د.ط، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، ص٢٥٦ .

(٥) البهوتي، كشف القناع عن متن الإقناع ، جـ٤، ص٢٠٦.

خلال هذين التعريفين يتضح أن السمسار والدلال بمعنى واحد عند الحنابلة ولا فرق بينهما.

فمن خلال عرض المذاهب الفقهية في تعريف السمسار والدلال اتضح أن السمسار والدلال لا فرق بينهما من حيث طبيعة العمل(١)، لأن كل منهما عبارة عن وسيط بين البائع والمشتري ومهمة كلا منهما هي الترويج لبيع السلعة وتسهيل عملية البيع والشراء، أما من خصص الدلال بأنه يطوف في الأسواق أو ينادي على السلعة للمزايدة في الثمن فهذا لا يمنع من كونه وسيطًا أيضًا بين البائع والمشتري مثله مثل السمسار.

رأي الفقهاء في عمل السمسار

لما كان عمل السمسار من موجبات التجارة فقد أجمع الفقهاء على مشروعية السمسرة وعمل السمسار واستشهدوا على ذلك بالأدلة الواردة في الكتاب والسنة والاجماع، فاستشهدوا بما ورد في القرآن الكريم بقوله تعالى: (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ) (٢)حيث يعتبر عمل السمسار من أشكال التعاون في تنفيذ عملية البيع والشراء(٣).

أما الدليل من السنة النبوية المطهرة: ما رواه قيس الجهني ﷺ أنه قال: (خرج علينا رسول الله ونحن نتبايع بالسوق ، وكنا ندعى بالسماسرة،

---

(١) مبارك بن سليمان: أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة ، دار كنوز إشبيليا، السعودية، ط١، جـ١، ص٤٣٥.

(٢) سورة المائدة، آية رقم ٢.

(٣) عطية فياض: سوق الأوراق المالية في ميزان الفقه الإسلامي، دار النشر للجامعات، سنة ١٩٩٨، ص٤

فقال صلى الله عليه وسلم يا معشر التجار إن الشيطان والإثم يحضران البيع فشوبوا بيعكم بالصدقة) [١]، حيث دل هذا الحديث على جواز السمسرة وعمل السمسار.

أما إجماع العلماء فلم يذكر أن أحدًا من الفقهاء أشار إلى حرمة السمسرة وعمل السمسار، بل أجمعوا على جوازها، حيث أنها من المعاملات المباحة شرعًا[٢].

(١) أخرجه ابن ماجه، سنن ابن ماجه، جـ٢، كتاب التجارات، باب التوقي في التجارة، حديث رقم (٢١٤٥-٢١٤٦)، ص٧٢٥، وأخرجه الترمذي، الجامع الكبير، تحقيق بشار عواد معروف، جـ٢، كتاب البيوع، باب ما جاء في التجار ، حديث رقم (١٢٠٨) ، ص٤٩٧، وأخرجه الحاكم ،المستدرك على الصحيحين، جـ٢، كتاب البيوع، حديث رقم(٢١٣٨)، ص٥، ٦ .

(٢) علي أحمد الندوي: موسوعة القواعد الفقهية الحاكمة للمعاملات المالية في الفقه الإسلامي، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م، د.ن، جـ١، ص٢٩٥ .

الشروط الواجب توافرها فيمن يتولى السمسرة والدلالة

من الجدير بالذكر أن السماسرة والأدلاء كأصحاب مهنة أو حرفة يشترط أن تتوفر فيهم عدة شروط ، وضحتها المصادر التي تحدثت عن الحسبة، منها قول الشيزري متحدثًا عن الدلالين والمنادين في الأسواق:" ينبغي أن يكونوا أخيارًا ، ثقاةً، من أهل الدين وصدق القول، لأنهم يتسلمون بضائع الناس ، ويقلدونهم الأمانه في بيعها، ولا ينبغي لأحدٍ منهم أن يزيد في السلعة من نفسه، ولا يكون شريكًا للبزار، ولا يشتريها لنفسه، ولا يقبض ثمنها لنفسه، ولا ثمن السلعة من غير أن يوكلها صاحبها في القبض...، وعلى المحتسب أن يعتبر عليهم جميع ما قلناه ويتفقد أحوالهم في ذلك"(١) ، ويتضح في نص الشيزري بأنه يشترط فيهم توافر هذه الصفات لعلة أنهم مستأمنون على أموال الناس، وعلى المحتسب متابعة ومراقبة هؤلاء الدلالين منعًا للغش والخيانة.

أما ابن الأخوة في كتابه معالم القربة في أحكام الحسبة وضح أيضًا شروط من يتولى عمل الدلاله والسمسرة بقوله:" ينبغي أن لا يتصرف أحد من الدلالين حتى يثبت في مجلس المحتسب ممن يقبل شهادته من الثقاة العدول من أهل الخبرة، أنهم أخيار ثقاة من أهل الدين والأمانة والصدق في النداء، فإنهم يسلمون بضائع الناس ويقلدونهم الأمانة في بيعها، ولا ينبغي لأحدٍ أن يزيد في السلعة إلا أن يزيد فيها التاجر ..، ومنهم من تكون السلعة

(١) الشيزري (عبد الرحمن بن نصر) ت ٥٩٠هـ/ ١١٩٣م، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، نشره السيد الباز العريني، مطبعة لجنة التأليف والنشر، القاهرة سنة ١٣٦هـ/ ١٩٤٦م، ص٦٤.

له فينادي عليها ويزيد في ثمنها من قبله ويوهم الناس أن هذا الثمن دفعه له فيه بعض التجار وأنها ليست ملكه، وهذا غش وتدليس،...."[١]

فمن خلال ما ذكرته كتب الحسبة يمكن حصر الشروط الواجب توافرها في السمسار والدلال فيما يلي:

- أن يتم اختياره في مجلس المحتسب، وأن يكون مقبول الشهادة
- أن يكون من أهل الثقة المشهود له بذلك
- أن يكون لدية الخبرة والدراية بأعمال السوق، ملمًا بأحوالها.
- الصدق: يجب على السمسار والدلال الالتزام بالصدق في معاملاتهما.
- البعد عن الغش والتدليس: يجب عليهما البعد عن ذلك لأنهما مؤتمنان على أموال الناس.
- يجب على السمسار والدلال الالتزام بالوفاء بالوعود والعهود حتى يكونا موضع ثقة من المتعاملين معهما.
- عدم ممارسة كلا منهما أي أعمال ضارة بالغير أو بالسوق وفقًا للضوابط الشرعية، بأن يقدم للبائع أو المشتري معلومات مضللة سعيًا للكسب من وراء ذلك .

خلاصة ما تقدم أن كتب الحسبة وضعت الشروط التي يجب أن يتحلى بها السمسار والدلال، وما عليه فعله، وأشارت أيضًا إلى أن السمسار

(١) ابن الأخوة (محمد بن أحمد القرشي) المعروف بابن الأخوة ت٧٢٩هـ/١٣٢٩م، معالم القربة في طلب الحسبة، تحقيق محمد شعبان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٧٦م، ص٢١٦.

والدلال يتم اختيارهما بعقد مجلس يرأسه المحتسب لاختيار من يتولي هذه الحرفة ومن هو أهلًا لمزاولتها، إضافة إلى أن كتب الحسبة تضمنت دور المحتسب القائم على أعمال السوق في تقديم النصح لهم ومراقبتهم، وزجرهم إذا خالفوا الأحكام المتعارف عليها، لذا فيشترط على من يتولى أعمال التجارة عامة الأمانة والثقة والخبرة(١) ، وأن يكون له حصة فيما يبيعه ويشتريه سواءً كان سمسارًا أو بياعًا(٢) ، وهذا يعني أنه لابد لمن يباشر الأعمال التجارية أن تتوفر فيه جميع الصفات المذكورة سابقًا.

دور السماسرة والأدلاء في الأسواق المصرية

كان للسماسرة دورٌ كبيرٌ في المعاملات التجارية داخل الأسواق في مصر الإسلامية، حيث لم يغير الفتح العربي في الدور التجاري الذي لعبته مصر منذ القدم، بل زاد نشاطها التجاري نتيجة لاهتمام الولاة بالتجارة على وجه الخصوص، وشجعهم على ذلك خيراتها الوفيرة، الموقع المتميز الذي تتمتع به وتوسطها بين بلاد الشرق وبلاد الغرب(٣)، كذلك اهتموا بإقامة أماكن

(١) الدمشقي (أبو الفضل جعفر بن علي) ت في أوائل القرن ٦هـ/ الثاني عشر الميلادي، الإشارة إلى محاسن التجارة، السعودية ، سنة ١٩٥٧ ، ص٢٧.

(٢) هويدا عبد العظيم رمضان، اليهود في مصر الإسلامية من الفتح الإسلامي إلى العصر الأيوبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ٢٠٠١م، ص ٣٦٨ .

(٣) سيدة كاشف، مصر في فجر الإسلام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1420هـ/1999م. ص٣٠٣.

مخصصة لمن يأتي إلى مصر من التجار الأجانب، وتشوين ما معهم من بضائع(١).

وبناءً عليه فإن هذا الاهتمام ساعد السماسرة والأدلاء وشجعهم على مزاولة أعمالهم بسهولة ويسر نتيجة لكثرة البضائع الموجودة بالأسواق، فانتشروا في كافة الأسواق المصرية وسارت الحركة التجارية داخل الأسواق طبقًا لقانون العرض والطلب، لكن من المؤسف أن المصادر التي تحدثت عن فترة عصر الولاة لم تسعف الباحثة بالنصوص المتعلقة بالسماسرة من الناحية التطبيقية، ومن هنا جاء الحديث عن هذه الفترة أغلبها مستندًا على ما جاء في البرديات العربية التي ترجع للقرون الأولى للهجرة(من الأول إلى الثالث الهجري/ من السادس إلى التاسع الميلادي)، حيث لم تذكر المصادر أشخاصًا عملوا كسماسرة أو دلالين في فترة عصر الولاة، ولكن جاء في البرديات العربية ما يؤكد نشاط هؤلاء، واهتمام الولاة والخلفاء بمصر لهم بتخصيص دكاكين يباشرون منها أعمالهم داخل الأسواق في تلك الفترة(٢).

لكن يمكن إرجاع ذلك إلى أن المؤرخين اعتبروا السماسرة والدلالين فئة من فئات التجار مثلهم مثل الوكلاء؛ لذا جاء حديثهم في المصادر عن

---

(١) محمد أمين صالح، دراسات اقتصادية في عصر الولاة، دار نهضة الشرق، ط٢، القاهرة، سنة ١٩٨٠، ص١٠٦.

(٢) جروهمان، أوراق البردي العربية بدار الكتب المصرية ترجمة عبد الحميد حسن، مراجعة محمد مهدي علام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية، 1994م، جـ٥، ص٤٢، ٤٣ .

التجار عامة وأحوالهم وعلاقتهم بالخلفاء، ومدى تمتعهم بالثراء وتربحهم الأموال الطائلة، وتعرض بعضهم للمصادرة وهكذا(١).

كذلك اهتم الولاة والخلفاء بمصر بوضع النظم والضوابط التي تنظم شؤون التجارة في مصر؛ لأنها تعتبر مصدراً من مصادر بيت المال؛ لذا أولوها عناية كبيرة، ووضعوا لها كل وسائل الراحة للتجار، فاهتموا بالأسواق، ولم تتدخل الحكومة في تحديد الأسعار اللهم إلا في حالات الغلاء الطارئة(٢)، وعمدوا إلى توفير البضائع في الأسواق، كما فعل قرة بن شريك (٩٠-٩٦هـ/ ٧٠٥-٧٩٠م) سنة ٩١هـ/ ٧٠٦م حين وجه نداء يستحث به تجار الأقاليم بسرعة إرسال القمح إلى الفسطاط مع إعفائهم من المكوس(٣)، وبالتالي نشطت حركة السمسرة والدلالة في السوق المصرية نشاطًا كبيرًا.

وفي العصر الطولوني ازداد نشاط السماسرة لما شهدته مصر من تطور عظيم في التجارة العالمية بين الشرق والغرب لم تعهده من قبل(٤)، ويتبين ذلك مما كتبه الرحالة والجغرافيين(٥) الذين زاروا مصر وتحدثوا عن

---

(١) المقريزي(تقي الدين أحمد بن على) ت ٨٤٥هـ/ ١٤٤١م ، اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا، تحقيق جمال الدين الشيال، مطبعة الأمل، د.ت، جـ٢، ص٥٧، ١١٩ .

(٢) الدمشقي، الإشارة إلى محاسن التجارة، ص٣٠ .

(٣) جروهمان، أوراق البردي العربية، جـ٣، ص٨ .

(٤) حسن أحمد محمود، حضارة مصر في العصر الطولوني، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ت، ص٢١٥ .

(٥) من هؤلاء الرحالة والجغرافيين ابن الفقيه الهمذاني (أبو بكر أحمد بن إبراهيم) ت أواخر القرن الثالث الهجري، مختصر كتاب البلدان، مطبعة ليدن، بريل ١٨٨٥،ص ٣٧٤، ابن خرداذبة (أبو القاسم عبيد الله بن عبدالله) ت ٣٠٠هـ/٩١٢م، المسالك ==

الرواج الاقتصادي والانتعاش التجاري بها، فوصفوا ما فيها وكتبوا عنها معلومات قيمة عن الحياة الاقتصادية، ووصفوا مدنها وقراها والأسواق الموجودة بها وحوانيتها ومساكنها ونظم المعاملات فيها، ومن أهم هؤلاء الرحالة: المقدسي حيث اشتمل كتابه "أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم" على معلومات قيمة توضح مركز مصر التجاري والصناعي، ووصف أسواقها وحماماتها ودروبها الذي تميزت به الأسواق وبعض المدن المصرية(١).

يشهد على ذلك ما جاء في كثير من البرديات العربية والتي ترجع إلى القرن الثاني والثالث الهجريين/ الثامن والتاسع الميلاديين، ما يدل على رخاء مصر من الناحية الاقتصادية، ولعبها دور الوسيط في التجارة بين الشرق والغرب ووجود أسماء لمدن أجنبية في البرديات العربية، حيث كشفت العديد

==

والممالك، طبعة ليدن ١٣٠٧هـ/ ١٨٨٩م، ص٨١، الإصطخري(أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي) المتوفي في النصف الأول من القرن الرابع الهجري، المسالك والممالك، تحقيق محمد جابر عبد العال الحسيني، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، د.ت، ص ٢٥، وما بعدها، ابن رستة (أبو على أحمد بن عمر) ت أواسط القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي، الأعلاق النفيسة، مطبعة بريل، ليدن، سنة1310هـ/ 1892م، ، ص ٣٣٣ وما بعدها، ابن حوقل (أبو القاسم محمد) ت ٣٦٧ هـ/ ٩٨٧ م صورة الأرض، منشورات دار الحياة، بيروت د.ت،، ص ١٣٧وما بعدها، ناصر خسرو(أبو معين الدين ناصر القبادياني المروزي) ت ٤٨١هـ/١٠٨٨م، سفر نامه، ترجمة يحيي الخشاب، الهيئة المصرية العامة للكتاب١٣٤٩هـ/ ١٩٣٠ م، نسخة أخرى ترجمة أحمد خال البدلي، مطابع جامعة الملك سعود،السعودية، سنة١٤٠٣هـ/ ١٩٨٢، ص٩٨، وما بعدها.

(١) المقدسي(محمد بن أحمد البشاري) ت ٣٨٠هـ/ ٩٩٠م، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ط ليدن ١٣٢٨هـ/ ١٩٠٩ م، ص٢٠١، وما بعدها.

من البرديات العربية وجود علاقة تجارية بين مصر ومدن وقرى أجنبية مثل قرية ماحوزة وهي إحدى المدن السورية ، وأيضًا وجود علاقة بينها وبين مدينة تستر بخوزستان، ومدينة نيسابور بإقليم فارس، إلى غير ذلك من المدن والقرى التي تزخر بها البرديات العربية[١]، إن دل هذا فإنما يدل على رواج التجارة العالمية وإقبالها على الأسواق المصرية، وجنى الطولونيون الأموال الطائلة، وتكونت في مصر طبقات من التجار الوافدين إليها، واستطاع بعض من هؤلاء التجار أن يصل للعمل في مناصب عليا في الدولة الطولونية مثل أحمد بن يوسف المعروف بابن الداية الذي عمل كاتبًا لابن طولون[٢] .

وتجدر الإشارة إلى تعدد الأسواق في مصر منذ الفتح الإسلامي وحتى العصر الفاطمي ، وكانت هذه الأسواق[٣] هي مجال للتعامل بين الناس بعضهم البعض طلبًا للربح واستثمار الأموال، لذا قام السماسرة بدور كبير داخل هذه الأسواق وخارجها، فاشتهرت الفسطاط منذ نشأتها بعد الفتح بكثرة أسواقها[٤] التي تقع في الخطط نفسها بين الدور العامرة بسكانها، مثل

(١) جروهمان، أوراق البردي العربية ،جـ٦، ص١٠٤، ١٠٥.

(٢) ابن الداية (أبو جعفر أحمد بن يوسف) ت ٣٣٠هـ/ ٩٤١م، المكافأة وحسن العقبى، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، د. ت، ص ٩، ٢٦، ٤٧.

(٣) لمزيد من الاطلاع على الأسواق المصرية التي وجدت بعد الفتح الإسلامي لمصر وحتى العصر الفاطمي يمكن الرجوع إلى ابن عبد الحكم، (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن الحكم القرشي) ت 257هـ/ 888م، فتوح مصر وأخبارها، مكتبة مدبولي، القاهرة سنة 1419هـ/ 1999م، ص١١٤ ،المقريزي، المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار، دار التحرير، طبعة بولاق، القاهرة سنة 1270هـ/ 1853 م، ج٢، ص ٤٧٧، وما بعدها

(٤) ابن رستة، الأعلاق النفيسة، ص٣٣٦ .

سوق بربر، وسوق وردان، والسوق الكبير[١]، كما وصف البلوي أسواق القطائع المتخصصة في كل أنواع السلع التجارية، وازدحامها بالباعة والمشترين[٢]مما أدى إلى ازدهار التجارة الداخلية ورواجها، ولا شك أن هذا ساعد التجار على مزاولة أعمال السمسرة والدلالة في هذه الأسواق .

وبناءً على ذلك نشطت الحركة التجارية داخل الأسواق المصرية في تلك الفترة وقام السماسرة والأدلاء بدور فعال في المعاملات التجارية داخل الأسواق، والدليل على ذلك ما جاء في إحدى برديات مجموعة الأرشيدوق راينر[٣] في فيينا، وهي تنسب للقرنين الثاني أو الثالث الهجريين/ الثامن أو التاسع الميلاديين، وموضوعها عبارة عن (كشف ببعض الحوائج والمتطلبات مع بيان بأسعارها)، وتحمل رقم سجل (Inv.Ar. 1766)، غير معلوم مكان العثور عليها، وقد ورد ذكر الدلال ضمن هذه البردية، وهذا يدل على أن حرفة الدلالة كانت منتشرة في مصر في ذلك الوقت [٤]

---

(١) ابن عبد الحكم، فتوح مصر وأخبارها، ص١١٤، ١١٥ .

(٢) البلوى (أبو محمد عبد الله بن محمد المديني) توفي في القرن ٤هـ/ ١٠م، سيرة أحمد بن طولون، تحقيق محمد كرد على، الهيئة العامة لقصور الثقافة، د.ت.، ص٥٤.

(٣) مجموعة الأرشيدوق راينر :هي مجموعة المكتبة الوطنية في النمسا وهي تعد أكبر مجموعة بردي عربي في العالم ، ويكفي التدليل على ذلك أن عدد البرديات المرقمة منها قد وصل إلى ١٥.٩٣٤ ، هذا بالإضافة للصناديق التي تضم بها مجموعات أخرى لم تفهرس حتى اليوم، سعيد مغاوري، الألقاب وأسماء الحرف والوظائف في ضوء أوراق البردي العربية، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، جـ١، ص٥٦ .

(٤) سعيد مغاوري، الألقاب وأسماء الحرف، جـ١، ص٤٠٨ .

كما تجدر الإشارة أيضًا إلى أن مهنة السمسرة ولفظ السمسار وردت أيضًا ضمن نصوص بردية عربية أخرى بنفس المجموعة، موضوعها عبارة عن (كشف بأسعار بعض الحاجيات) [١]، وهذا دليل آخر على نشاط حرفة أو مهنة السمسار في مصر آنذاك.

ولما كان لفظ المنادي وهو الذي يدخل بين البائع والمشتري لإمضاء البيع[٢] ويطلق أيضًا على السمسار، حيث أن النداء على السلعة صورة من صور السمسرة والدلالة، لذا سمي من يقوم بها بالمنادي، وقد جاء ذكره في إحدى البرديات العربية والمحفوظة بدار الكتب المصرية وهي ترجع للقرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي، وموضوعها عبارة عن خطاب ببيع جارية نوبية من الرقيق، وتحمل رقم (٢٩٥)، وقد عثر عليها في مدينة إدفو[٣] في صعيد مصر، وجاء ذكره في البردية في السطر الخامس منها ونصها:

(١) سعيد مغاوري، الألقاب وأسماء الحرف والوظائف ، جـ١، ص٤٠٨ .

(٢) البعلي ، المطلع، ص٢٥٦، المقريزي، المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار ،جـ٢، ص٤٧٢.

(٣) ادفو: قرية بصعيد مصر الأعلى ما بين أسوان وقوص، وهي إحدى مدن محافظة أسوان حاليًا، ياقوت الحموي،(شهاب الدين أبو عبد الله الحموي الرومي) ت 621هـ/ 1224م، معجم البلدان، دار صادر بيروت، سنة ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م، جـ١، ص١٢٦، محمد رمزي، القاموس الجغرافي للبلاد المصرية من عهد القدماء المصريين إلى سنة 1945، الهيئة المصرية العامة للكتاب، طبعة 1415هـ/ 1994 م، ق٢، جـ٤، ص٢١١.

٥ ان يجعل في ذلك خيره وذكرت جُعل[١] المنادي، وقد كان شرطه نصف دينار[٢] فلم اعطيه[٣].

كذلك شجعت الدولة الفاطمية التجارة الخارجية، مما كان له أثر في وفود التجار ومنهم سماسرة من كل جنس ومكان[٤]، وليس أدل على ذلك ما ذكره ابن خرداذبة عن تجار اليهود الراذانية[٥] الذين يتكلمون بالعربية والفارسية والرومية والإفرنجية والأندلسية والصقلية، وذلك لأنهم كانوا يسافرون من المشرق إلى المغرب ومن المغرب إلى المشرق برًا وبحرًا، وبالتالي فإن هؤلاء التجار كانوا يفدون إلى مصر وكونوا أرباحًا طائلة[٦]، واستفادت مصر من وراء ذلك بتوفير البضائع الغربية في الأسواق المصرية، وتصدير البضائع

(١) معنى الجعل: أي أجرته وتم تعريف الجعالة في ص١٠ من هذ البحث .

(٢) دينار: يساوي نظريًا مثقالًا واحدًا أي ٤.٣٣٣جم، فالتر هانتس، المكاييل والأوزان الإسلامية، ص٢٩.

(٣) جروهمان، أوراق البردي العربية، جـ٥، ص٣٥-٣٨ ، انظر ملحق رقم (١)

(٤) حسين مؤنس،تاريخ المسلمين في البحر المتوسط،الدار المصرية اللبناني، ط١، سنة١٤١١هـ/١٩٩١، ص ٢٨٩.

(٥) اليهود الراذانية: تجار من اليهود يأتون من مقاطعة بروفاني بإيطاليا يسمون بالراذانية أو الرهدانية ويسميهم المسلمون في القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي بتجار البحر ، وكانوا يسافرون بين الشرق والغرب، ويحملون من الغرب الخدم والجواري والديباج والفراء والسمور، وعند عودتهم من الشرق إلى بلادهم يحملون معهم المسل، والعود، والدار صيني وغير ذلك من منتجات الشرق، وكانوا يتكلمون بلغات كثيرة، ابن خرداذبة، المسالك والممالك ، ص١٥٣، آدم متز، الحضار الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريدة، المركز القومي للترجمة، القاهرة، سنة ٢٠٠٨،جـ٢، ص٣١٣. .

(٦) ابن خرداذبة، المسالك والممالك ، ص١٥٣.

المصرية إلى بلاد الغرب الأوروبي، كل هذا شجع السماسرة والأدلاء على ممارسة أعمالهم التجارية داخل الأسواق.

كما يذكر ابن ميسر أثناء حديثه عن الشدة العظمى واستعانة الخليفة المستنصر بالله [١] (٤٢٧-٤٨٧هـ/ ١٠٣٥-١٠٩٤م) ببدر الجمالي[٢]

---

(١) الخليفة المستنصر بالله: أبو تميم معد الملقب بالمستنصر بالله بن الظاهر لإعزاز دين الله بن الحاكم، بويع بالخلافة بعد وفاة والده سنة ٤٢٧، ووقعت في عهده أحداث كثيرة، ولم تتمتع البلاد في عهده إلا بفترات قليلة من الرخاء، فقد حدثت في عهده غلاء للأسعار وقلت الأقوات، وأطلق على هذه الأزمة (الشدة المستنصرية) نتيجة لانخفاض مياه النيل ، واضطراب الأحوال الداخلية والخارجية في البلاد، وظلت البلاد على هذا الحال إلى أن جاء بدر الجمالي واستطاع أن يعيد الرخاء إلى البلاد مرة أخرى، وتوفي الخليفة المستنصر سنة ٤٨٧هـ/ ، ابن خلكان (شمس الدين أبو العباسي أحمد إبراهيم بن أبو بكر الشافعي) ت 681 هـ/ 1282 م، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق د/إحسان عباس، دار صادر، بيروت، سنة1398هـ/1978م، جـ ٥، ص٢٣٠.

(٢) بدر الجمالي : الأفضل بن بدر الجمالي: ينتمي إلى الأرمن وكان أبوه حاجباً لصاحب دمشق ثم ولى عكا وظهر منه كفاية واضطلاع، ولما وقع بالمستنصر ما وقع من استيلاء الترك عليه والفساد والتضييق استقدم بدر الجمالي لولاية الأمور، وخلع عليه ولقبه بأمير الجيوش، ولما مات أقام المستنصر ابنه أبا القاسم ولقبه بالأفضل فأحسن السيرة في الرعية، لكنه عظم في الدولة أضعاف مكان أبيه ولم يعد للخليفة حل ولا ربط معه وتوفى سنة 515هـ/1121م، الصيرفي(أمين الدين أبى القاسم على بن منجب المصري) ت سنة 550هـ/1155م، الإشارة إلى من نال الوزارة، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي، سنة1393هـ/ 1973م ، ص90، ابن خلكان ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، جـ٢، ص٤٤٨، المقريزي، اتعاظ الحنفا بأخبار الفاطميين الخلفا، ج3، ص9، المواعظ والاعتبار، ج2، ص34 .

وتسليمه إياه الأمور في مصر فضبطها وصلحت أحوال البلاد على يديه وعم الرخاء[١]، بأن أحضر بدر الجمالي معه من بلاد الشام إلى مصر الكثير من التجار ومنهم السماسرة، ويتضح ذلك من خلال ما قام به أحد التجار الشاميين من تنظيمه لبعض أبيات من الشعر، يعترف بها بالفضل لبدر الجمالي الذي أباح لهم المقام بمصر بعد أن تعطلت أحوالهم ببلاد الشام وكسبهم الأموال الطائلة في ممارسة أعمال السمسرة والتجارة فيقول:

نحن التجار وهذه أعلاقنا در وجودك يمينك المبتاع

قلت وفتشها بسمعك إنها هي جوهر تحتاره الأسماع

كسدت علينا بالشام وكلما قل النفاق تعطل الأسماع

فأتاك تحملها إليك تجارها ومطيها الآمال والأطماع

حتى أناخوها بباك والرجا من دونك الشمسار والبياع

فوهبت ما لم يعطه في دهره هرم ولا كعب ولا القعقاع[٢].

فقد أشير في البيت قبل الأخير إلى السمسار والبياع ، وهذا له دلالة تؤكد على دور السماسرة الأجانب الوافدين على مصر و توفير الأمن والأمان لهم، وممارستهم أعمالهم التجارية بسهولة ويسر وتربحهم الأموال الكثيرة، الأمر الذى جعل البعض من هؤلاء يعترفون بفضل أولي الأمر في تسهيل وتوفير البضائع لهم بعد أن كسدت أعمالهم التجارية في بلادهم.

(١) ابن ميسر، أخبار مصر، ص ٣٠،

(١) ابن ميسر، أخبار مصر، ص ٣٠.

كما كان للسماسرة دور فعال في العصر الفاطمي وبخاصة في بيع النسيج آنذاك، فمن المعروف أن الدولة الفاطمية فرضت العديد من الضرائب غير المباشرة(١) على المصريين، وذلك لتنمية مواردها نتيجة لازدهار النشاط الزراعي والصناعي والتجاري بها(٢)، لكن هذه الضرائب لم تكن في صالح الاقتصاد المحلي ولا في صالح المستهلكين إذ تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الانتاج وأسعار السلع تبعًا لذلك(٣)، لذا كانت الرسوم على بعض الصناعات ثقيلة مثل صناعة الثياب، بدليل ما ذكره المقدسي الذي زار مصر في عهد الفاطميين فيقول:"وأما الضرائب فثقيلة وخاصة بتنيس(٤)

(٢) حيث كانت هناك نوعان من الضرائب مباشرة: وهي الضرائب المعروفة كالزكاة والجزية ، والخراج ،عشور التجار ، وما زاد على ذلك فهي ضرائب غير مباشرة كالتي تم الإشارة إليها في المتن .

(٣) عطية مصطفى مشرفة، نظم الحكم بمصر في عهد الفاطميين، دار الفكر العربي،ط١، سنة١٣٦٧هـ/ ١٩٤٨، ص٢١٨.

(٤) راشد البراوي، حالة مصر الاقتصادية في العصر الفاطمي، حالة مصر الاقتصادية في عصر الفاطميين، مكتبة النهضة المصرية، ط1،د.ت، ص٣٤٦.

(٤) تنيس بلد عظيمة مشهورة، وتقع بين الفرما ودمياط على ساحل البحر بينها وبين الإسكندرية أربعة أيام على ساحل البحر، وتعتبر من المدن التي اندثرت، وقد تبين بالبحث أن الجزيرة التي كانت بها مدينة تنيس موجودة إلى اليوم ببحيرة المنزلة ومعروفة بجزيرة تنيس، وموقعها حاليا يتبع محافظة دمياط، ابن بطوطة (محمد بن عبدالله بن محمد بن إبراهيم اللواتي الطنجي) ت779 هـ/ 1377م، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، تحقيق أحمد العوامري بك، المطبعة الأميرية، القاهرة1357 هـ/ 1938م ، ج1 ص22، محمد رمزي، القاموس الجغرافي، ق1، ص198، 197.

ودمياط[١] وعلى ساحل النيل وأما ثياب الشطوية [٢]، فلا يمكن لقبطى أن ينسج شيئاً منها إلا بعد أن يختم السلطان، ولا تباع إلا علي يد سماسرة"[٣] .

ولاشك أن قول المقدسي يوضح أن السماسرة لعبوا دورًا كبيرًا ليس في المناطق الداخلية في مصر فحسب؛ بل كان لهم نشاطًا ملحوظًا في مناطق الثغور كتنيس ودمياط، إذ كانت بعض السلع لا تباع إلا على أيديهم ، وكانت رسوم هذه الضرائب توضع في بيت المال بالقاهرة.

أماكن تواجد السماسرة والأدلاء

حرص الولاة والخلفاء على توفير الراحة للسماسرة لممارسة أعمالهم داخل الأسواق في سهولة ويسر، فأنشأت لهم أماكن مخصصة داخل الأسواق، مثلهم مثل التجار وأصحاب الحرف والصنائع الأخرى، فأقيمت لهم الدكاكين

---

(١) دمياط: قيل بأنها "تقع على ساحل البحر، وإليها ينتهي ماء النيل ثم يفترق من دمياط فيخرج بعضه إلى بحيرة تنيس...ويجري باقي ماء النيل إلى البحر المالح "، ويقول عنها الإدريسي: "بأنها تقع على شاطئ مصر "ويصفها ابن بطوطة بقوله: "مدينة فسيحة الأقطار، متنوعة الثمار، عجيبة الترتيب، آخذة من كل حسن نصيب"، وتعتبر إحدى الثغور المصرية، الإدريسي (أبو عبدالله محمد بن محمد) ت560هـ/ 1164م: نزهة المشتاق اختراق الأفاق، مكتبة الثقافة الدينية، د.ت، ص338، ابن بطوطة، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، جـ١، ص23.

(٢) شطا: بليدة بمصر ينسب إليها الثياب الشطوية، وهي على بعد ثلاثة أميال من دمياط على ضفة البحر المالح، ياقوت الحموي، معجم البلدان، جـ٣، ص٣٤٢ ، وهي إحدى مدن مركز فارسكور التابعة لمديرية الدقهلية، محمد رمزي، القاموس الجغرافي، ق٢، جـ١، ص ٢٤٣.

(٣) المقدسي، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ص٢١٣.

الخاصة بهم، لتسهيل المعاملات التجارية بينهم وبين عملائهم، يدل على ذلك ما جاء في نصوص بردية ترجع إلى القرن الثالث أو الرابع الهجريين/ التاسع أو العاشر الميلاديين، وتحمل رقم(٢٩٨) وهي بعنوان خطاب بشأن التموين بقمح، وقد عثر عليها في مدينة الأشمونيين[١]، ونصها على (الوجه)

١: بسم الله الرحمن الرحيم

٢ اكرمك الله بطاعته وتولاك بحفظه واسعدك

٣ بمغفرته وجمع لك خير الدنيا والآخرة برحمته انه

٤ ولى ذلك والقادر عليه وصلى الله على محمد وآله و

٥ سلم كثيرا وصل كتابك ووصل القمح وقد

٦ شلناه إلى دكان السمسار يوم كتابي هذا

٧ اليك وهو يوم الأربعاء وانا ارجو ان ساهل ا

٨ لله لبيعه واروح عندك بالخير مع جعفر وما احب

٩ أحصر لك ما دار بينى وبين نعمان محمد[د] البرساني

(١) الأشمونيين: هي مدينة قديمة عامرة آهلة ذات بساتين ونخل كثير، وهي قصبة كورة من كور الصعيد الأدنى غرب النيل، ياقوت الحموي، معجم البلدان، جـ١، ص٢٠٠ ، وهي من الأقسام الإدارية القديمة، وكان إقليم الأشمونين يتكون من مركز المنيا وأبو قرقاص وملوي وديروط، وفي سنة ١٢٤٧أطلق على الإقليم مأمورية أسيوط، ومن ذاك التاريخ انقرض اسم الأشمونين من أسماء الأقسام الإدارية بمصر، محمد رمزي، القاموس الجغرافي، ق٢، جـ٣، ص١٧.

١٠محط[ ] صا .....[(١)

حيث جاء في السطر السادس من نص البردية قوله (شلناه(٢) إلى دكان السمسار) ، وهذا له دلالة تؤكد على أن أولي الأمر وفروا لهؤلاء السماسرة دكاكين يباشرون منها أعمالهم التجارية داخل الأسواق، بحيث تكون معروفة للبائعين والمشترين (العملاء) لسهولة الوصول إليهم، وتوسطهم لهم في إنجاز مهام البيع والشراء، بالإضافة إلى أنه يتضح من عنوان البردية (خطاب بشأن تموين القمح) ما يوضح مهمة سماسرة الغلال (القمح) ودورهم في الإشراف على تخزين الغلال إلى أن يتم بيعها، حيث تعتبر تجارة الغلال من أهم أنواع السلع في الأسواق المصرية على مر العصور.

كما كان السماسرة يتواجدون في القياسر(٣) المعدة لممارسة المعاملات التجارية، يتضح ذلك من خلال ما ذكره المسبحي بقوله: أن " ابن أبي الجود البزاز كان جارًا له في القيسارية، يتولى السمسرة فيما يرد من متاع بغداد" (٤)، ويتبين أيضًا من خلال النص السابق أن السماسرة لم يكتفوا بالتجارة في

(١) جروهمان، أوراق البردي العربية، جـ٥، ص٤٢، ٤٣ ، ينظر إلى ملحق رقم(٢).

(٢) شلناه وردت بالبردية وهي عامية اللفظ، وتعني حملناه .

(٤) القيسارية: من المنشآت التجارية التي انتشرت في مصر في العصر الفاطمي، وهي عبارة عن مجموعة من المباني العامة وبها حوانيت ومصانع ومخازن ومساكن، المقريزي، المواعظ والاعتبار، جـ ٢ ، ص٤٤٣، محمد جمال الدين سرور، تاريخ الدولة الفاطمية، دار الفكر العربي، القاهرة، سنة ١٩٩٥م، ص١٤١.

(٤) المسبحي: (الأمير مختار عز الملك محمد بن القاسم)ت 420هـ/ 1029م، أخبار مصر في سنتين 414- 415/ 1023-1024م، حققه وكتب مقدمته وحواشيه أيمن فؤاد سيد، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، د، ص٢٢٦.

السلع الداخلية بل كانوا يتاجرون في البضائع الخارجية الواردة من الدول الأخرى.

لكن هناك سؤالاً يطرح نفسه هل كانت مهنة السمسرة قاصرة على المسلمين أم شارك فيها أهل الذمة؟

مما لا شك فيه أن أهل الذمة من يهود ونصارى كان لهم دورُ ملحوظ في الأعمال التجارية، حيث نصت العديد من البرديات العربية على مدى الثراء الذي كان لبعض أهل الذمة متمثلًا في ممتلكاتهم العقارية والأراضي الزراعية وغيرها ، وذلك نتيجة لممارستهم فنون التجارة ومنها السمسرة ، حيث أشار جروهمان إلى العديد من البرديات العربية المحفوظة بدار الكتب المصرية والتي تشير إلى ثراء أهل الذمة منها هذه الوثيقة والتي تحمل رقم (٧٠،٧١) مؤرخة في شهر شوال سنة٤٥٩هـ/ سبتمبر ١٠٦٧م، وهي عبارة عن شراء منزل(١)، وبردية أخرى برقم(٦٧) ورقم سجل(١٧٩٥ تاريخ) سنة ٤٥٠هـ/ ١٠٥٨م، وهي تتعلق بشراء عقار وأرض (٢).

كما جاء في إحدى البرديات العربية المحفوظة بمكتبة جون رايلاندز بمدينة مانشستر أسماء لبعض أهل الذمة قد امتهنوا بعض الحرف ومنها حرفة السمسرة، حيث جاء بها(أيوب السمسار) (٣)، بالإضافة إلى مجموعة

(١) جروهمان، أوراق البردي العربية ، جـ١، ص٢٢٨ ، سعيد مغاوري، الألقاب وأسماء الحرف، جـ١، ص٥٠ ، ينظر ملحق رقم (٣) .

(٢) جروهمان، أوراق البردي العربية ، جـ١، ص٢١١ سعيد مغاوري، الألقاب وأسماء الحرف، جـ١، ص٥٠.

(3)Margoliouth,catalogue of Arabic papyri in the John Rylands library– Manchester 1933 ، No, 7 x I. pp.122,123.

الأرشيدوق راينر في فيينا، حيث ورد ببعض نصوصها " إسحق بن إبراهيم السمسار، وأخرى دون ارتباط باسم معين[١] .

ويجب الإشارة إلى أن نشاط السماسرة من أهل الذمة قد بلغ مداه في العصر الفاطمي، ويرجع ذلك إلى أن الخلفاء الفاطميين كانوا يقربون التجار حتي يجلبوا لهم أغلى التحف، وأدق أنواع المجوهرات، وغيرها من صنوف المتاع، حتى أن بعض الخلفاء الفاطميين أبدى تسامحهم للذميين، وعاملوهم معاملة حسنة، ونالوا مكانة عظيمة لديهم، واشتهر عدد كبير من التجار ومنهم السماسرة الذميين وكانوا أصحاب ثراء كبير وصيت شائع، منهم طيب بن يوسف السرياني، إبراهيم بن زرعة السرياني[٢].

اختصاصات السماسرة والأدلاء

من الجدير بالذكر أن أعمال السماسرة والأدلاء لم تكن قاصرة على نوع معين من السلع أو البضائع داخل السوق؛ كما لم تكن مهمتهم تنحصر في المناداة على ما يعرض للبيع ثم بيعه، بل كانت تشمل الإعلان عن العقارات للكراء[٣]، لذا تعددت اختصاصاتهم بدليل ما ورد ببعض نصوص البرديات العربية من اختصاص بعضهم ببيع الألبان، ففي بردية ترجع إلى القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، وهي محفوظة بدار الكتب المصرية وتحمل رقم (٣٩٦، ٣٩٧) وهي بعنوان (حساب تاجر غلال)، حيث تحتوي

(١) سعيد مغاوري، الألقاب وأسماء الحرف والوظائف، جـ١، ص٤٧٨ .

(٢) فاطمة عامر، أهل الذمة في مصر من الفتح العربي إلى نهاية العصر الفاطمي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، ص١٢٧.

(٣) الإبياني، مسائل السماسرة، ص٦٧، وكلمة الكراء تعني إيجار، مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، طبع بوزارة التربية والتعليم، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م، ص٥٣٣.

على بعض السلع وأثمانها، وجاء ذكر السمسار والسلعة التي يتاجر بها وهي اللبن مع ذكر الثمن، حيث جاء في السطر الثالث عشر: ونصها

١٣ عبد العزيز السمسار قفتين[١] لبن الثمن دينارين معسولين[٢]

فمن خلال هذه البردية يتضح أن بعض السماسرة اختصوا بتجارة اللبن، لكن ورد بالبردية لفظ (قفتين لبن) فمن المعروف أن اللبن لا يكال بالقفة لأنه سائل بل يوزن ، لكن من المحتمل أن اللبن كان يوضع في جرايات (أواني) فخارية ثم توضع في داخل القفة، وكانت القفة توضع فيها عدد معين من الجرايات الفخارية ، وهذا الأمر يمكن أن يكون متعارف عليه بين السماسرة ، وتباع على هذا الحال، بالإضافة إلى ذكر اختصاص بعض السماسرة بتجارة الغلال ، وهذا واضح من عنوان البردية وهو حساب لتاجر غلال، حيث كان هناك سماسرة اختصوا في تجارة الغلال، فبعد أن اشتدت الأزمة في أواخر عصر الاخشيدين واستمرت حتى دخول جوهر الصقلي مصر سنة٣٥٧هـ/ ٩٦٨م، أراد أن يقضي على هذه الأزمة المفتعلة التي قام بها التجار من احتكارهم للغلال، فجمع سماسرة الغلال في مكان واحد وسد الطرق جميعها إلا طريق واحد، وباشر المحتسب الأمر بنفسه فلا يخرج قدح[٣] غلة حتى يقف عليه [١]، وذلك حرصًا لمنع احتكار التجار والسماسرة للغلال وتلاعبهم في الأسعار .

---

(١) قفتان: مفردها قفة، وهي المقطف الكبير، وهي وعاء من خوص ونحوه يوضع فيه البضائع، مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، ص٥٠٩ .

(٢) جروهمان، أوراق البردي العربية، جـ٦، ص١٢٠ .

(٣) قدح: هو مكيال مصري له حجمان القدح الصغير، وكان كل ١٦ منه تساوي ويبة وكل ٩٦ أردبًا ، والقدح الكبير كل ٨ منه تساوي ويبة وكل ٤٨ تساويأردبًا، ويساوي ==

كما اختص البعض منهم في تجارة الرقيق تلك التجارة التي كانت رائجة في ذلك الوقت، لذا عمل بعض السماسرة بهذه التجارة [٢]، وبعضهم لبيع الكتب، وأيضًا (البز) القماش، يوضح ذلك ما ذكره المسبحي في حوادث ٤١٥هـ/ ١٠٢٤م عن نشاط أحد السماسرة في تجارة القماش، حيث يقول:" توفي منصور بن أبي العلاء التنيسي، وكان قد اتجه في تجارة البز، وفتح سمسارًا يجلب له متاع تنيس ودمياط، وحمل الناس إليه"[٣] ، ومن خلال هذا النص يتضح أن بعض السماسرة كان يتاجر بالقماش الذي اشتهرت به بعض المدن المصرية كدمياط وتنيس.

كذلك جاء في بعض كتب الحسبة ما يدل على أهمية سماسرة البز وعن توثيقهم لعقود البيع، فيذكر أن تجار البز اعتادوا على الاستعانة بالسماسرة لبيع ما عندهم من الأقمشة والأثواب الجاهزة، وعند الانتهاء من إتمام عملية البيع يكتب السماسرة اسم المشتري، وضامنه إن كان البيع بالدين، ويكتب البزاز من جهته أيضًا اسم السمسار، وهذا يعني أنه لابد من وجود سمسار لترويج الأقمشة وبيعها بأرفع الأثمان[٤].

==

القدح اليوم رسميًا ٢.٠٦٢ لتر ، فالتر هانتس، المكاييل والأوزان الإسلامية، ص٦٥ .

(١) المقريزي، اتعاظ الحنفا، جـ١، ص١٢٢ .

(٢) جروهمان، أوراق البردي العربية، جـ٥، ص٣٥-٣٨ ، ينظر ملحق رقم (١)

(٣) المسبحي ، أخبار مصر في سنتين ، ص٢٢٦.

(٤) ابن بسام (محمد بن أحمد التنيسي) توفي في الربع الأول من القرن٧هـ /١٣م ، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تحقيق، محمد حسن محمد، دار الكتب العمية بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، ص ٣٢٦.

كما كان هناك سماسرة ودلالون على الجواهر النفيسة والأعلاق الثمينة[١] ، ومنهم أيضًا من عمل دلال للأملاك[٢]، بالإضافة إلى أن صناعة الجبن كانت منتشرة في مصر في ذلك الوقت وتعتبر من السلع الرائجة في الأسواق، لذا كان بعض السماسرة يعملون بتجارة الجبن[٣]، إلى غير ذلك من السلع الأخرى الموجودة في الأسواق في تلك الفترة ، لذا يلحظ الباحثة أن انتعاش الاقتصاد آنذاك ترتب عليه ظهور اختصاص بعض السماسرة والأدلاء في بيع سلع معينة تخصصوا فيها، وكونوا منها أرباحًا طائلة.

كما يجب الإشارة إلى أن أعمال السمسرة والدلالة لم تكن قاصرة على التجارة الداخلية في مصر، بل كان البعض منهم يعمل كوسيط تجاري بين مصر والبلاد الأخرى، يتضح ذلك من رواية ذكرها المسبحي أن:" ابن أبي الجود البزاز كان جارًا له في القيسارية، يتولى السمسرة فيما يرد من متاع بغداد" [٤].

أوضاعهم الاجتماعية

نَعِم السماسرة بحياة كريمة نتيجة لانتعاش التجارة والأحوال الاقتصادية خلال تلك الفترة، حيث اهتم الخلفاء وأولوا الأمر بالتجار والتجارة سواءً كانت داخلية أو خارجية، مما أدى إلى ثراء الكثير من التجار ومنهم

(١) المسبحي: أخبار مصر، ص٢٢٦.

(٢) السبكي(تاج الدين عبد الوهاب) ت٧٧١هـ/ ١٣٦٩م، معيد النعم ومبيد النقم، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط١، سنة ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م، ص١١٠.

(٣) المسبحي: أخبار مصر، ص٢٣٤.

(٤) المسبحي: أخبار مصر، ص٢٢٦.

السماسرة والأدلاء، وقد صنف المقريزي[١] التجار في المرتبة التي تلي مرتبة أهل الدولة ، وهذا يدل على عظم شأنهم ومدى ثرائهم.

لكن لم يكن جل هؤلاء السماسرة من التجار الأثرياء ؛ بل كان منهم من هو متوسط الحال، يدل على ذلك ما جاء في إحدى وثائق الجنيزة[٢] أسماء سماسرة أغنياء بعضهم كان يتمتع بثراء كبير حتى أنه كان يشارك بمبلغ كبير في تجارة البحار، في حين جاء بها ذكر لبعض السماسرة كانوا يكسبون بضعة دراهم[٣]، وهذا يعني أن السماسرة والأدلاء كانوا كأي طبقة في المجتمع المصري منهم الموسر ومنهم متوسط الحال، ومنهم المعسر.

---

(١) إغاثة الأمة في كشف الغمة، مكتبة عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ط1، القاهرة 1428هـ/2007م ، ص٧٢ .

(٢) وثائق الجنيزة: Geniza كلمة عبرية- مثل الكلمة العربية جنازة- وهي مشتقة من الكلمة الفارسية جنك بمعنى خزانة، وفي العصور الوسطى أطلقت كلمة جينيزا على تلك الحجة التي كان اليهود يخزنون فيها أوراقهم الخاصة من خطابات وعقود وإيصالات، حتى لا تدنس كلمة (الله) التي قد تكون مكتوبة في هذه الوثائق، وأطلق الباحثون مصطلح وثائق الجنيزة القاهرية The Cairo Geniza Documents على مجموعة الوثائق التي عثر عليها في حجرة مظلمة في سينا جوج(معبد اليهود) بالفسطاط على مقربة من القاهرة، وكذلك على مجموعة وثائق عثر عليها في مقبرة البساتين، وترجع معظم وثائق الجنيزة من الناحية التاريخية إلى العصرين الفاطمي(٣٨٥-٥٦٧هـ/٦٩٦-١١٧١م) والعصر الأيوبي(٥٦٧-٦٤٨هـ/١١٧١-١٢٥٠م)، جوايتاين، دراسات في التاريخ الإسلامي، تعريب عطية القوصي، الكويت، سنة١٩٨٠، ص١٥١، ١٦١ .

(٣) هويدا عبد العظيم رمضان، اليهود في مصر الإسلامية، ٣٦٧ .

وقد أورد المقريزي ما يدل على أن البعض من هؤلاء التجار كانوا من ذوي الأموال واليسار ويعيشون حياة الرفاهية ، فيذكر أن أحد التجار عند زواجه لابنته جهزها كما يجهز أولاد الأمراء أو الوزراء [١]، وهذا الثراء جعل المقريزي يضع التجار في المرتبة الثانية حينما صنف الناس حسب مراتبهم[٢]، كما يذكر أيضًا ناصر خسرو والذي زار مصر في عهد الفاطميين أن بعض التجار كان يملك أسطولًا من السفن، ويربح الأموال الكثيرة، ولا يعلم إنسان حدود ثروته [٣]، وهذا يدل على أن السماسرة والتجار كانوا يجنون أرباحًا طائلة من خلال تجاراتهم .

أما عن الملابس التي كان يرتديها السماسرة وغيرهم من التجار وأرباب الحرف ، فكانت تتألف من الثياب الواسعة، أو القلنسوة والتي تصنع من الحرير أو الكتان حسب درجة ثراء مرتديها، وعلى أجسامهم السراويل والقمصان ذات الأكمام الواسعه، وغالبًا ما تكون ملابسهم من الأقمشة المزينة بالرسوم الزخرفية، وعلى الأكتاف الشرائط الحريرية، ويرتدون النعال في الأقدام من الجلود المحلية ، أما الأغنياء منهم فكانت تصنع لهم من جلود الأبقار الوحشية [٤].

وكان يرأس طائفة السماسرة والأدلاء عريفًا ثقة يختاره المحتسب، عالمًا بأحوالهم ، ويقدم لهم النصح ويرشدهم بألا يخلطوا أموال التجار إذا وردت إليهم، بل يشترون لكل إنسان على حده، كما أن العريف يأمرهم بتقوى

(١) المقريزي، المواعظ والاعتبار، جـ٢، ص٤٧٨ .
(٢) المقريزي، إغاثة الأمة في كشف الغمة، ص٧٢ .
(٣) ناصر خسرو، سفر نامه، ترجمة أحمد خالد البدلي، ص١١١ .
(٤) المقريزي، المواعظ والاعتبار، جـ١، ص٤٢٣ .

الله، ولا يزيدوا غال على رخيص، ويحذرهم من الغلط[١]، لذا كان السماسرة والأدلاء مسؤولين أمام العريف الذي يتابع أحوالهم وتجاراتهم.

أما عن معاملة السماسرة من قبل أولي الأمر فكانوا يعاملون معاملة طيبه اللهم إلا في حالات مرور البلاد ببعض الأزمات والكوارث، وحوادث الغلاء[٢]، تتبدل المعاملة في تلك الأحوال، بل إن البعض ممن عمل بالسمسرة قد وصل إلى أرفع الوظائف في الدولة الفاطمية، مثل يعقوب بن كلس[٣] والذي كان يعمل سمسارًا ، واتصل بكافور الإخشيدي وتقرب إليه، حتى أنه كان يعرف بتاجر كافور، وواصل اشتغاله بالتجارة، واتصل بالفاطميين سنة٣٥٧هـ/ ٩٦٨م ، وترقى في المناصب حتى أصبح أول من ولي الوزرة في مصر زمن الفاطميين[٤].

---

(١) ابن بسام، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص٣٢٦.

(٢) المقريزي ، إغاثة الأمة ، ص١٣ .

(٣) هو أبو الفرج يعقوب بن يوسف بن داود بن كلس، ولد ببغداد وأنفذه أبوه إلى مصر سنة ٣٣١هـ/ ٩٤٢م، عمل بخدمة كافور الإخشيدي، وجعله كافور على عمارة داره، ثم صار ملازمًا لباب داره، فرأى كافور شهامته ونجابته أجلسه في ديوانه الخاص، ونال منزلة كبيرة عند كافور وما زال على تلك الحال حتى وفاة كافو، وبعد وفاته حبسه الوزير الفضل بن الفرات، لكن ابن كلس بذل له المال الكثير حتى أفرج عنه، وبعدها هرب إلى المغرب والتقى بجوهر الصقلي، وعاد معهم إلى مصر، ولم يزل يترقى في المناصب حتى ولي الوزارة للعزيز بن المعز لدين الله الفاطمي، ابن خلكان ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق د/إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1398هـ/1978م،جـ٧، ص٢٨.

(٤) المقريزي، اتعاظ الحنفا، جـ٢، ص١٧٥.

أجور السماسرة والأدلاء .

يعد السمسار أجيرًا يتقاضى أجرًا مقابل سعيه لترويج السلعة أو كراء(إيجار) الأرض بعد البحث عن أوفر ثمن ممكن، لأن السمسار والدلال عنصر مهم في البيع بالمزايدة العلنية، إذ يعرض السلعة ذاكرًا آخر سعر لها، محاولًا بيعها بأعلى الأثمان(١) ، لذا فعلى البائع أن يعطيه أجرة على ذلك، لكن بالبحث في بعض البرديات التي تيسر للباحثة الاطلاع عليها يتضح أن هناك تفاوت في أجور السماسرة والأدلاء ، فمثلًا جاء في إحدى البرديات العربية بدار الكتب المصرية ذكر لأجر سمسار كان يتاجر باللبن وذكر بها الأجر الذي كان يتقاضاه ثلاثة دراهم إلا نصف دانق، وهذا هو نص البردية موجود بظهرها:

١ [] الـ[ ] عبد العزيز السمسار ثلاثة الدراهم الا نصف دانق(٢) للوكيل .. من البيع الأول[](٣) .

بالإضافة إلى بردية أخرى جاءت ضمن البرديات العربية المحفوظة بمكتبة جون رايلاندز بمدينة مانشستر والتي تحتوي على أسماء لبعض أهل الذمة قد امتهنوا بعض الحرف ومنها حرفة السمسرة، والأجور التي حصل عليها بعضهم حيث جاء بها في السطر الثالث منها (أيوب السمسار يعقوب ثلثة عشر دينر) (٤).

---

(١) الإبياني ، مسائل السماسرة، ص٦٧.

(٢) الدانق: بالفرسية دانغ، وهو سدس دينار، فالتر هانتس، المكاييل والأوزان الإسلامية، ص٢٩. .

(٣) جروهمان، أوراق البردي العربية، جـ٥، ص٣٥-٣٨ ، جـ٦، ص١٢٠،

(٤) Margoliouth,catalogue of Arabic papyri ،No., 7 x I, pp122,123.

كما جاء في إحدى البرديات العربية والمحفوظة بدار الكتب المصرية بردية أخرى ذكر بها أجر المنادي(السمسار) ، وهي ترجع للقرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي، وموضوعها عبارة عن خطاب ببيع جارية نوبية من الرقيق، وتحمل رقم (٢٩٥)، وجاء ذكر أجر المنادي في السطر الخامس والسادس منها وكانت نصف دينار، لكن المشتري لم يعطه نصف الدينار بل أعطاه الثلث، ونصها:

٥ ان يجعل في ذلك خيره وذكرت جُعل المنادي، وقد كان شرطه نصف دينار فلم اعطيه

٦ الا ثلث دينار فاعلم ذلك ان شاء الله واعلم رضا الله عنك يا ابا عبدالله[١].

وهذا يدل على أن أجر المنادي لم يكن محددًا ولم يكن معلومًا بل كان حسب ما يجود به البائع أو المشتري عليه، فمن خلال عرض البرديات التي ذكر بها أجور السماسرة يتضح أن أجرة السمسار أو الدلال أو المنادي تختلف من مكان لمكان، حسب العرف الموجود في الأسواق [٢]، أو حسب نوع السلعة التي كان يتاجر بها.

وقد أشار جروهمان بأنه لم يذكر في البرديات العربية ما يوجب دفع سمسرة أثناء إتمام عملية البيع إلا في بردية واحده، وهي مؤرخة بسنة ٤٥٩هـ/ ١٠٦٦م، وهي محفوظة بدار الكتب المصرية برقم ٧١، وعنوانها(عقد بيع)

(١) جروهمان، أوراق البردي العربية، جـ٥، ص٣٥-٣٨ .

(٢) الكليبولي، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، جـ٣، ص١٠٨، السرخسي، المبسوط، جـ١٥، ص ١١٥ .

وتم العثور عليها في مدينة الأشمونيين، حيث جاء بالبردية في السطر التاسع والعشرين منها ونصها:

وعلى هذا المشترية سمسرة هذا النصف من جميع المنزل فهو حق السوق(١).

فمن خلال هذه البردية التي نحن بصدد الحديث عنها يستنتج أن أجر السمسار واجب على المشتري دفعه له، لأنه يستحق هذا الأجر لأنه حقه، وتقديرًا لجهده في التوفيق بين البائع والمشتري في إتمام عملية العقد.

تعرض السماسرة والأدلاء للعقوبات

لم يذكر في البرديات العربية ما يدل على تعرض السماسرة والأدلاء للعقوبة ؛ لكن جاء في المصادر العربية الخاصة بتلك الفترة التي نحن بصدد الحديث عنها ما يدل على حرص الخلفاء والولاة على أن تجري المعاملات في الأسواق على المنهج الإسلامي حرصًا شديدًا تحتم معه العلم بالأحكام الفقهيه، لذا أنشأ نظام الحسبة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر(٢)، وكان المحتسب عليه مراقبة أصحاب الحرف والمهن الحرة في الأسواق(٣) ، فكان يطوف بالأسواق، ويتفحص أخبارها من غير أن يخبره أحد، فيشرف على التجار وطوائفهم، ومراقبتهم لمنع الغش وكانت هذه المراقبة الحكومية – بقصد

(١) جروهمان، أوراق البردي العربية، جـ١، ص ٢٢٣ ، ينظر ملحق (٣).

(٢) ابن تيمية (أحمد بن عبدالحليم) ت سنة٧٢٨هـ/ ١٣٢٧م، الحسبة في الإسلام ، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، د.ت، ص١٦ .

(٣) الماوردي، (أبو الحسن علي بن محمد) ت٤٥٠هـ/١٠٥٨ م الأحكام السلطانية، تحقيق أحمد جاد، دار الحديث، القاهرة١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، ص ٣٦٨ .

الصالح العام–[١]، فكان المحتسب يتعرف على كل حرفة وكل تجارة ومعرفة أحوال السماسرة وكيفية تعاملهم مع الناس، وكان المحتسب يستعين في ذلك بالخبراء، الذين يختارون من بين أرباب الصناعات والتجارة، وهم الذين سموا بالعرفاء أو عرفاء الأسواق، ويتم اختيارهم بموافقة المحتسب [٢]، فكانوا بمثابة أعوان له في الأسواق، لكي يأمن الناس في التعامل مع بعضهم البعض.

بالإضافة إلى أن نظام السوق في ذلك الوقت كان يخضع لإشراف دقيق يتحكم في طوائف التجار ومنهم السماسرة والأدلاء، وأيضًا أصحاب الحرف، حيث أن كلا منهم كان يتجمع في مكان واحد يتسمى به ولها حاراتها وأسواقها[٣]، وكان السماسرة والأدلاء منتشرين في جميع الأسواق المصرية، سواءً في القرى أو الأقاليم أو المدن.

كما أن السماسرة والأدلاء كغيرهم من أصحاب السوق يتعرضون كما يتعرض غيرهم للعقوبات إذا خالفوا الأحكام المتعارف عليها في الأسواق [٤]، فمثلًا كان المحتسب الذي يملك في يده السلطة التنفيذية لتنفيذ الأحكام، يقوم بردع وإزالة أي أمر مخالف من السماسرة وغيرهم، كاحتكارهم لبعض السلع[٥] بهدف زيادة الأسعار والحصول على الأرباح الكثيرة، أو استخدام بعضهم أيًا من أنواع الحيل كأن يشتري السمسار الغزل الرخيص ويعيده إلى السوق

(١) عبد المنعم ماجد، دولة سلاطين المماليك ورسومهم في مصر، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة١٩٦٤م، ص١٢١.

(٢) الشيزري، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص١٢، المقريزي، اتعاظ الحنفا، جـ٢، ص٣٢٤.

(٣) ابن الأخوة، معالم القربة في طلب الحسبة، ص٢١٦.

(٤) السنامي ، نصاب الاحتساب، ص ٢٨١.

(٥) المقريزي، اتعاظ الحنفا، جـ١، ص١٢٢، كشف الغمة وإغاثة الأمة، ص ١٢.

مع غيره إلى من يسأله شراء مثله، فيبيعه له بزيادة متفاوته[١]، فكان المحتسب يتخذ أساليب مختلفة للعقوبة لأصحاب السوق، منها التوبيخ والتهديد والتضيق عليهم واستخدام أسلوب التشهير[٢]، وأيضًا الضرب بالسوط الوسط :الذي ليس بالغليظ الشديد أو بالرقيق، أو الدرة التي تتخذ من جلد البقر أو الجمل المخروزة، والمقرعة وهي قطعة غليظة من فرع شجرة [٣].

ففي أواخر عهد الإخشيدين وقع الغلاء بمصر وارتفعت الأسعار، واستمر تسع سنين وابتدأ من سنة ٣٥٢هـ-٣٦٠هـ/ ٩٦٢-٩٧٠م نتيجة لانخفاض ماء النيل ولم يستطع كافور الاخشيدي القضاء على هذا الغلاء، وبموته كثرت الاضطرابات وتعددت والفتن، واستمر ذلك إلى أن ملك الفاطميون مصر، وكان أول ما نظر فيه جوهر أمر الأسعار، فضرب الطحانين وطيف بهم، وجمع سماسرة الغلال بمكان واحد، وأمر ألا تباع الغلال إلا هناك[٤]، وضيق عليهم جوهر الصقلي وهددهم نظرًا لاحتكارهم الغلال وتلاعبهم بالأسعار.

كذلك حدث في سنة ٤١٥هـ/ ١٠٢٤م أن زاد غلاء الأسعار في مصر نتيجة لتلاعب التجار، فنزل المحتسب دواس بن يعقوب وكان متولي الحسبة آنذاك ، ومعه معاونيه وأحضروا حمالي القمح إلى المخازن وأيضًا السماسرة، وعاقبهم على ذلك فضرب بعضهم بالدرة وهددهم، وقال لهم اكتبوا

(١) ابن بسام، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص٣٢٦.

(٢) المقريزي، السلوك، جـ٢، ص٢٥٣.

(٣) الشيزري، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص١٠٨، وابن الأخوة، معالم القربة، ص٢١٦.

(٤) المقريزي ، إغاثة الأمة، ص١٣ .

لي مخازن البلد، فكتبوا له مائة وخمسينًا مخزنًا قمحًا فوضع عليها الطوابع، وقال لهم ان امتدت يد إنسان إلى بيع شيء منها قطعت وانصرف(١)، يدل موقف المحتسب هذا على مراقبة الحكومة للسماسرة والتدخل السريع من جانب أولي الأمر إذا ما ظهر منهم أي مخالفة ، فيكون مصيرهم هو العقاب.

أما أسلوب التشهير فيذكر ناصر خسرو الذي يعتبر شاهد عيان لزيارته مصر في العصر الفاطمي، فيحكي عن إحدى الأساليب التي كانت متبعة في معاقبة التجار ومنهم السماسرة إذا ظهر منهم أي مخالفة كغشهم وكذبهم في معاملاتهم التجارية فإن من ترتكب ذلك يحمل على جمل ويجعل في يده جرس ويطاف به في المدينة ، وهو يدق الجرس وينادي: " وقد كذبت وهأنا أعاقب ، وكل من يقول الكذب فجزاؤه العقاب"(٢)

هكذا كان الولاة والخلفاء يحاولون توفير الأمن والأمان داخل الأسواق، ومعاقبة من يخالف أحكام السوق من التجار والسماسرة ، وكان المحتسب يقوم بدور فعال في القضاء على هذه المخالفات.

دور المرأة في العمل بالسمسرة:

أشارت بعض المصادر إلى أن المرأة المصرية امتهنت الكثير من الأعمال على مر العصور، **لكن هل مارست عمل السمسرة أم أنه يقتصر على الرجال فقط العمل في هذه المهنة؟**

جاء في الكثير من المصادر العربية ما يدل على أن المرأة مارست مهنة الدلالة أو السمسرة سواءً من المسلمات وغير المسلمات، فكان منهم

(١) المسبحي، أخبار مصر، ص١٩٣.

(٢) ناصر خسرو، سفر نامه، ترجمة أحمد خالد البدلي، ص١٠٩.

سماسرة لبعض أنواع مختلفة من السلع كالثياب والحلي والجواهر؛ بل إن بعضهن كن يعملن كدلالة لبيع الكتب اليهودية المقدسة(التوراة والتلمود)، وبعضهن كن يعرضن السلع في الأسواق، وبعضهن يمرون على الدور لبيع البضائع لربات البيوت، وخاصة إذا علمنا أن سيدات الطبقة العليا من المسلمات لم يكن يسمح لهن بزيارة الأسواق(١).

وهؤلاء يطلق عليهم الصاحة أي (الذين يستأجرون للدلالة على السلعة)، يؤكد ذلك ما ذكره ابن فرحون في كتابه تبصرة الحكام نقلًا عن مدونة الامام مالك حيث يقول:" والذ ي يبيع في السوق الثياب مثل الصاحة وهؤلاء النساء اللاتي يبيعن على الدور ما دفع إليهم من الثياب والحلي والجواهر مثل نساء مصر اللاتي تدفع إليهن الأموال فيبعن على الدور وفي الأسواق، فيستحق عليهم ما بعن، على ما ترى أن يرجعوا بالأثمان التي دفعوا؟ قال على أرباب المتاع"(٢).

ومن خلال قول ابن فرحون يتضح أن المرأة في أوائل القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي قد امتهنت حرفة السمسرة أو الدلالة، واستخدامه التشبيه بنساء مصر يدل دلالة واضحة على شهرة المرأة المصرية بممارسة هذه الحرفة، حيث أنها كانت تدر دخلًا كبيرًا لمن تقوم بها، ويتضح من خلال

(١) هويدا عبد العظيم رمضان، اليهود في مصر الإسلامية، ٣٦٨ .

(٢) ابن فرحون(برهان الدين أبو الوفا إبراهيم)، تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، جـ٢، ٢٤٥ .

ما عرف عن إحدى الدلالات في العصر الفاطمي، وكانت تسمى الوحشة، حيث وصلت أملاكها خمسة أضعاف قيمة جهازها[١].

ونسوق دليلًا آخر على عمل المرأة كسمسارة ما ورد في وثائق الجنيزة، حيث ضمت أسماء سماسرة رجال ونساء، ووجد بها أسماء لسيدات مسلمات اشتغلن بهذه المهنة، وهو ما ظهر في وثيقة كتبت في عام ٥٣٣هـ/٢٣مارس ١١٣٨م أثناء خلافة الحافظ لدين الله الفاطمي (٥٢٤-٥٤٤هـ/ ١١٢٩-١١٤٩م) ، كذلك ورد في سجل يومي مفصل لتاجر نسيج أسماء لثمانية سيدات أخذن منه قماش معظم أسمائهن نساء[٢]، وهذ يدل على أن المرأة كان لها دور كبير في العمل كسمسارة أو دلالة في مصر في ذلك الوقت.

(1)Goitein ,AMediterranean Scociety, Barkely, Los Anglos, 1967, Vol 3, P 325, 348.

(٢) هويدا عبد العظيم رمضان، اليهود في مصر الإسلامية، ٣٦٨ .

أهم النتائج التي توصل إليها البحث

ـ كان للسماسرة والأدلاء دورًا مهمًا في المعاملات التجارية داخل الأسواق في مصر الإسلامية من الفتح الإسلامي وحتى العصر الفاطمي، في تسهيل عملية البيع بين البائع والمشتري والتوسط بينهما.

– ظهر من خلال الدراسة مدى اهتمام الولاة والخلفاء بالحركة التجارية داخل الأسواق وتوفير أماكن للسماسرة يباشرون منها أعمالهم، وكذلك اهتمامهم أيضًا بتوفير السلع والبضائع ، مما شجع السماسرة والأدلاء في ممارسة أعمالهم التجارية بسهولة ويسر.

–أسهمت الدراسة أيضًا في معرفة اختصاصات السماسرة والأدلاء المتعددة، فمنهم سماسرة للكتب ، للبن، للجبن، للغلال، وللأقمشة ،وأيضًا للجواري.

– أمكن من خلال الدراسة معرفة أجور السماسرة والأدلاء، وأن هذه الأجور تختلف من مكان لمكان، حسب العرف الموجود في الأسواق، أو حسب نوع السلعة الي يتم الإتجار بها.

–كان للمحتسب دور مهم في مراقبة أعمال السماسرة والأدلاء ، ومعاقبة المخالفين منهم بطرق مختلفة.

– تبين من الدراسة ممارسة أهل الذمة من(النصارى واليهود) في أعمال السمسرة والدلالة، وورود أسماء بعضهم في البرديات العربية.

– كشف البحث أيضًا عن دور المرأة المصرية في العمل بحرفة السمسرة؛ وشهرتها بممارستها لهذا العمل.

الملاحق

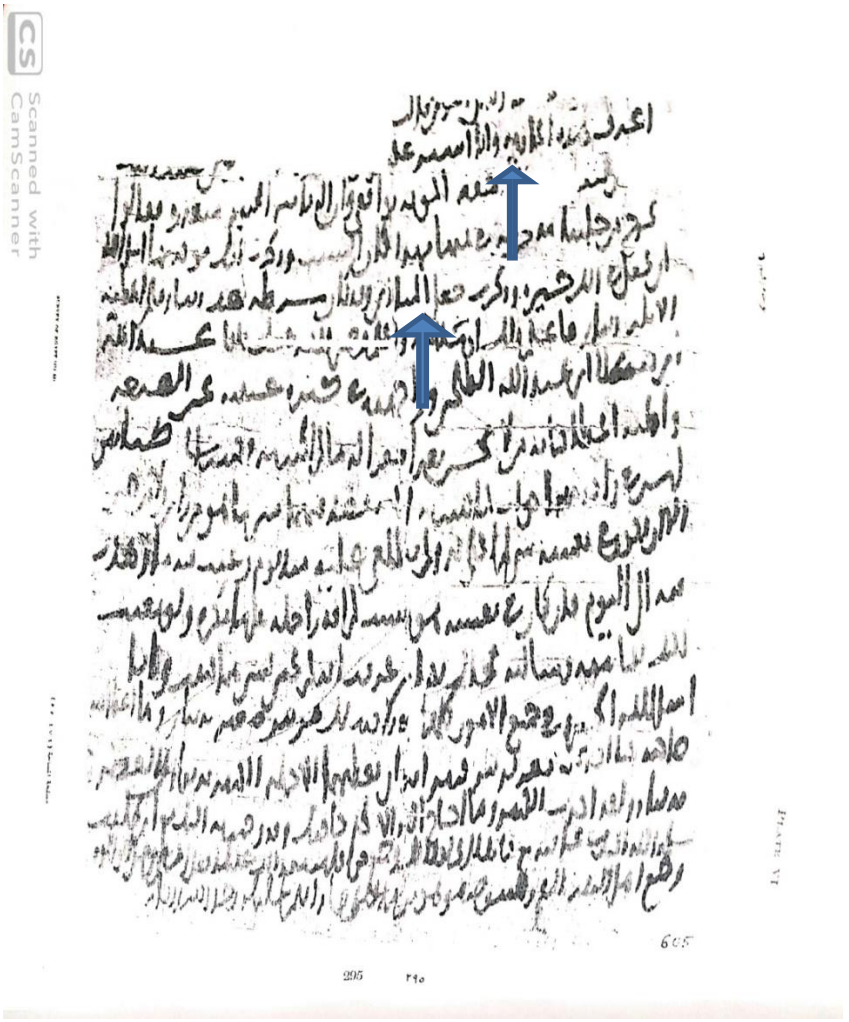

ملحق رقم (١)

بردية رقم (٢٩٥)

ذكر بها لفظ المنادي وهو اسم من أسماء السماسرة، وذكر بها مقدار الأجر الذي يتقاضاه مقابل عمله

في السطر الخامس منها ، كما جاء فيها ما يدل على اختصاص بعض السماسرة بتجارة الرقيق ، حيث ورد لفظ جارية في السطر الثاني منها .

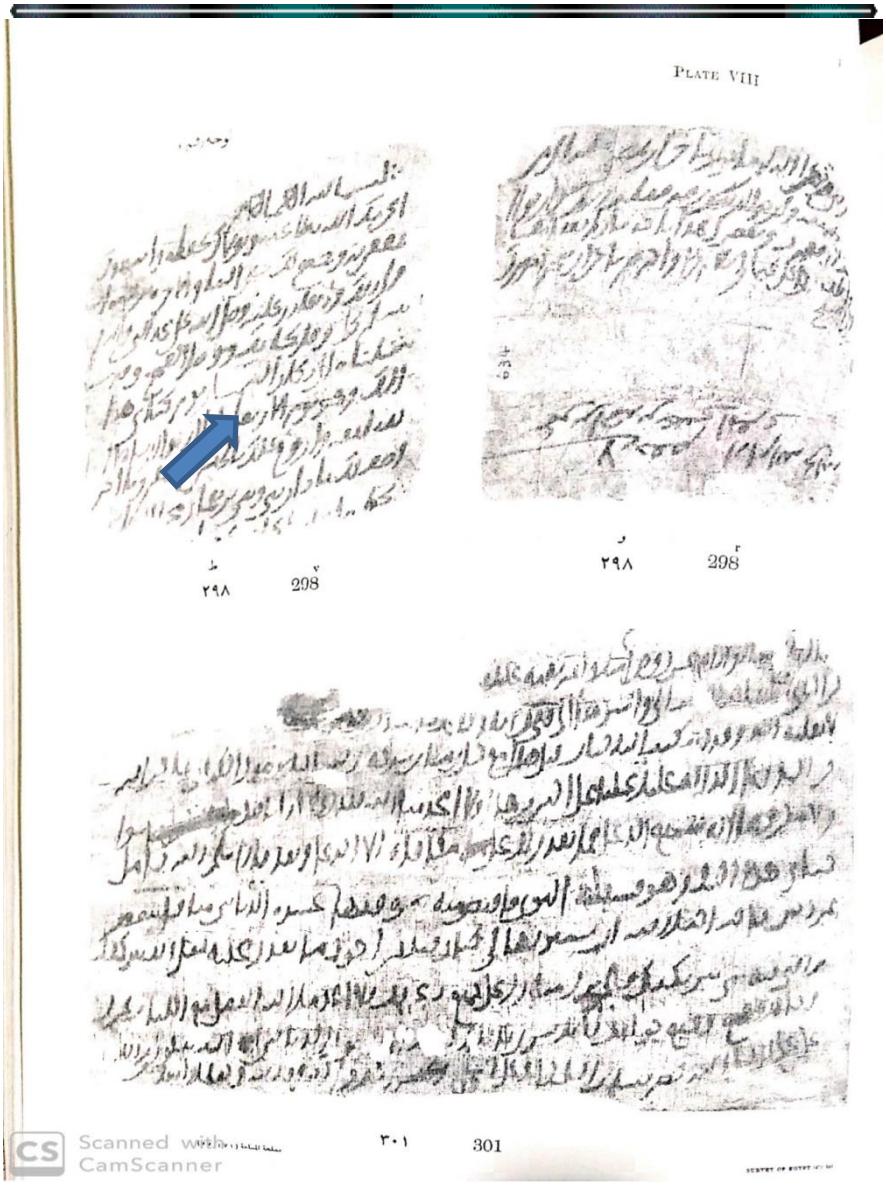

ملحق رقم (٢)

بردية رقم (٢٩٨)

ذكر بها عبارة دكان السمسار في السطر السادس منها، وما يدل على اختصاص بعض السماسرة بتجارة الغلال

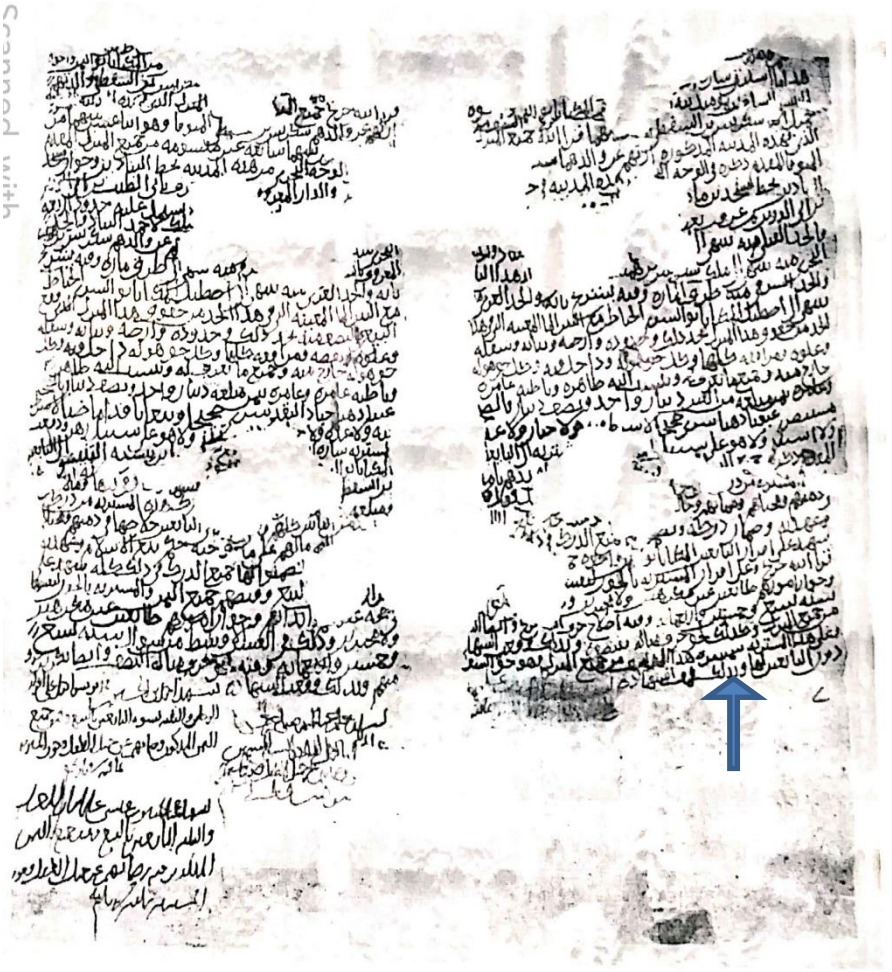

٧٠ 70

٧١ 71

ملحق رقم (٣)

بردية رقم (١٦٠)

ذكر بها ما يدل على امتهان أهل الذمة حرفة السمسرة في السطر ٢٩ منها،

وفيها مايؤكد على ثراء أهل الذمة وامتلاكهم الكثير من العقارات، في سطور متفرقة من البردية.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا : المصادر

- ابن الأثير(عز الدين بن أبي الحسن علي بن محمد) ت٦٣٠هـ/ ١٢٣٢م،أسد الغابة في معرفة الصحابة، دار ابن حزم، ط١، سنة ١٠٢٣هـ/ ٢٠١٢م

- الإبياني (عبدالله أحمد الإبياني التونسي المالكي، الإمام الفقيه، ت٣٥٢هـ/ ٩٦٣م، مسائل لسماسرة، تقديم محمد عبد الهادي أبو الأجفان، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، العدد الثاني، المجلد الأول١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

- ابن الأخوة (محمد بن أحمد القرشي) المعروف بابن الأخوة ت٧٢٩هـ/١٣٢٩م، معالم القربة في طلب الحسبة، تحقيق محمد شعبان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٧٦م.

- الإدريسي (أبو عبدالله محمد بن محمد) ت٥٦٠هـ/ ١١٦٤م: نزهة المشتاق اختراق الأفاق، مكتبة الثقافة الدينية، د.ت.

- الإصطخري(أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي الاصطخري) المتوفي في النصف الأول من القرن الرابع الهجري، المسالك والممالك، تحقيق محمد جابر عبد العال الحسيني، وزارة الثقافة والإرشاد القومي.د.ت.

- ابن بسام(محمد بن أحمد)، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تحقيق، محمد حسن محمد، دار الكتب العمية بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

– ابن بطوطة (محمد بن عبدالله بن محمد بن إبراهيم اللواتي الطنجي) ت٧٧٩ هـ/ ١٣٧٧م، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، تحقيق أحمد العوامري بك، المطبعة الأميرية، القاهرة١٣٥٧ هـ/ ١٩٣٨م.

– البعلي الحنبلي(عبدالله شمس الدين محمد بن أبي الفتح) ت ٧٠٩هـ/ ١٣٠٩م ، المطلع على أبواب المقنع وبه معجم ألفاظ الفقه الحنبلي، ويحتوي على كتاب المطلع على أبواب المقنع مع التراجم، دار المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، د.ط ، سنة ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

– البلوى(أبي محمد عبد الله بن محمد المديني) توفي في القرن ٤هـ/ ١٠م، سيرة أحمد بن طولون، تحقيق محمد كرد على، الهيئة العامة لقصور الثقافة، د.ت.

– البهوتي(منصور بن يونس بن إدريس)، كشف القناع عن متن الإقناع ، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

– الترمذي(أبي عيسى محمد بن عيسى) ت٢٧٩هـ/ ٨٩٢م، الجامع الكبير، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، سنة / ١٩٩٦م، بيروت.

– ابن تيمية (أحمد بن عبدالحليم) ت سنة٧٢٨هـ/ ١٣٢٧م، الحسبة في الإسلام أو وظيفة الحكومة الإسلامية ، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، د.ت.

– الحاكم(أبو عبدالله محمد بن الحاكم النيسابوري) ت ٤٠٥هـ/ ١٠٥٨م، المستدرك على الصحيحين، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ت.

– ابن حجر العسقلاني(أحمد بن علي) ت ٨٥٢هـ/١٤٤٩م، الاصابة في تمييز الصحابة، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ص١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

– ابن خرداذبة (أبو القاسم عبيد الله بن عبدالله) ت ٣٠٠هـ/٩١٢م ، المسالك والممالك، طبعة ليدن ١٣٠٧هـ/ ١٨٨٩م.

– ابن خلكان (شمس الدين أبو العباسي بن أبو بكر الشافعي) ت ٦٨١ هـ/ ١٢٨٢ م، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق د/إحسان عباس، دار صادر، بيروت، سنة١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

– العلامة الخليل(خليل بن إسحاق بن موسى بن شعيب) ت ٧٧٦/ ١٣٧٧م، شرح منح الجليل على مختصر الخليل، تحقيق الشيخ محمد عليش، دار الفكر العربي، بيروت ، لبنان، ط١، سنة ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

– ابن الداية(أبي جعفر أحمد بن يوسف) ت ٣٣٠هـ/ ٩٤١م ، المكافأة وحسن العقبى، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، د. ت.

– ابن دقماق (إبراهيم بن محمد المصري) ت٧٠٩هـ/١٣٠٩م، الانتصار لواسطة عقد الأمصار، مطبعة المكتب التجاري، بيروت، د.ت

– الدمشقي(جعفر بن علي)، الإشارة إلى محاسن التجارة، السعودية ، سنة ١٩٥٧.

– ابن رحال: (علي الحسن بن رحال المعداني) ت١١٤٠هـ/١٧٢٨م، كشف القناع عن تضمين الصناع، تحقيق محمد أبو الأجفان، الدار التونسية، سنة ١٩٨٦م.

– الزبيدي(محمد بن عبد الرازق الحسيني) ت١٢٠٥هـ/ ١٧٩٠م، تاج العروس من جواهر القاموس ، تحقيق أحمد فراج، الكويت، سنة ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م .

– السبكي(تاج الدين عبد الوهاب) ت٧٧١هـ/١٣٦٩م، معيد النعم ومبيد النقم، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط١، سنة ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م

ـ السرخسي(شمس الدين) ت٤٩٠ هـ/ ١٠٠٢م ، المبسوط، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د.ط ، سنة ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

ـ السنامي (عمر بن محمد) المتوفى في الربع الأول من القرن الثامن الهجري/ القرن الرابع عشر الميلادي، نصاب الاحتساب، تحقيق مريزن سعيد مريزن عسيري، السعودية، مكة المكرمة، ط١، سنة ١٤١٦ هـ /١٩٨٦م

–الصيرفي(أمين الدين أبى القاسم على بن منجب المصري) ت سنة ٥٥٠هـ/١١٥٥م، الإشارة إلى من نال الوزارة، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي، سنة١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.

– ابن عبد الحكم، (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن الحكم القرشي) ت ٢٥٧هـ/ ٨٨٨م ،فتوح مصر وأخبارها، مكتبة مدبولي، القاهرة سنة ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

– ابن الفقيه الهمذاني (أبو بكر أحمد بن إبراهيم الهمذاني) ت أواخر القرن الثالث الهجري، مختصر كتاب البلدان، مطبعة ليدن، بريل ١٨٨٥.

– القاضي عياض: (أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض السبتي) ت سنة٥٤٤هـ/ ١١٤٩م، مشتاق الأنوار على صحاح اثار، دار التراث، القاهرة، د.ت.

– الكليبولي (عبد الرحمن بن محمد بن سليمان المعروف بشيخي زاده الحنفي) ت ١٠٧٨هـ/ ١٦٦٧م، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، للإمام إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبي) ت٩٥٦هـ/ م ، ومعه الدرر المنتقى في شرح الملتقى للشيخ محمد بن علي المعروف بالحصكفي المتوفى سنة ١٠٨٨هـ/ ١٦٧٧م، خرج آياته وأحاديثه خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، ط١، سنة ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

– ابن ماجه (الحافظ أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني) ت٢٧٥هـ/ ٨٨٨م، سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ت.

– الماوردي، (أبو الحسن علي بن محمد) ت٤٥٠هـ/ ١٠٥٨م، الأحكام السلطانية، تحقيق أحمد جاد، دار الحديث ، القاهرة١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

– المسبحي: (الأمير مختار عز الملك محمد بن القاسم)ت ٤٢٠هـ/ ١٠٢٩م، أخبار مصر في سنتين ٤١٤– ٤١٥/ ١٠٢٣–١٠٢٤م، حققه وكتب مقدمته وحواشيه أيمن فؤاد سيد، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، د. ت.

– المقدسي(محمد بن أحمد البشاري) ت ٣٨٠هـ/ ٩٩٠م ، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ط ليدن ١٣٢٨ هـ/ ١٩٠٩ م.

– المقريزي (تقي الدين أحمد بن على) ت ٨٤٥هـ/ ١٤٤١م ، المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار، دار التحرير، طبعة بولاق، القاهرة سنة ١٢٧٠هـ/ ١٨٥٣ م.

– ابن ميسر(محمد بن علي بن يوسف) ت٧٣٢هـ/٩٧٣م، أخبار مصر، المعهد الفرنسي للدراسات الشرقية، سنة ١٩١٩م.

– ناصر خسرو(أبو معين الدين القباديانى) ت ٤٨١هـ/١٠٨٨م ، سفر نامه، ترجمة يحيي الخشاب، الهيئة المصرية العامة للكتاب١٣٤٩هـ/ ١٩٣٠ م، نسخة أخرى ترجمة أحمد خالد البدلي، مطابع جامعة الملك سعود، السعودية، سنة١٤٠٣هـ/ ١٩٨٢م.

– النووي، التنبيه في الفقه على المذهب الشافعي، تأليف أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، وبذيل صحائفه مقاصد التنبيه في شرح خطبة التنبيه لمحمد بن جماعة الشافعي، وبالهامش تصحيح التنبيه للإمام محي الدين يحي النووي، القاهرة، ١٣٧٠هـ/١٩٥٠م.

– ياقوت الحموي(شهاب الدين أبو عبد الله الحموي الرومي) ت ٦٢١هـ/ ١٢٢٤م، معجم البلدان، دار صادر بيروت، سنة ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

ثانيًا: المراجع العربية

- أحمد رضا، معجم متن اللغة موسوعة لغوية حديثة، دار مكتبة الحياه، بيروت، سنة ١٣٧٧هـ/١٩٥٨م.
- حسن أحمد محمود، حضارة مصر في العصر الطولوني، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ت.
- حسن الباشا، الفنون الإسلامية على الآثار العربية، دار

النهضة العربية ، القاهرة ، سنة ١٩٦٦.

- حسين مؤنس، تاريخ المسلمين في البحر المتوسط، الدار المصرية اللبنانية، ط١، سنة١٤١١ هـ/١٩٩١ .
- راشد البراوي، حالة مصر الاقتصادية في العصر الفاطمي، حالة مصر الاقتصادية في عصر الفاطميين، مكتبة النهضة المصرية، ط١، د.ت.
- سعيد مغاوري، الألقاب وأسماء الحرف والوظائف في ضوء البرديات العربية، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ، سنة ١٤١٢هـ/٢٠٠٠م.
- سيدة كاشف، مصر في فجر الإسلام، مصر في فجر الإسلام، الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٤٢٠ هـ/١٩٩٩م.
- الطاهر أحمد الزاوي، ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة، دار الفكر، القاهرة، ط٣، سنة ١٣٧٨هـ/١٩٥٩م .
- عبد المنعم ماجد، دولة سلاطين المماليك ورسومهم في مصر، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة ١٩٦٤م.
- عطية فياض: سوق الأوراق المالية في ميزان الفقه الإسلامي، دار النشر للجامعات، سنة١٩٩٨.
- عطية مصطفى مشرفة، نظم الحكم بمصر في عهد الفاطميين، دار الفكر العربي، ط١، سنة ١٣٦٧هـ/ ١٩٤٨م.
- علي أحمد الندوي: موسوعة القواعد القواعد الفقهية الحاكمة للمعاملات المالية في الفقه الإسلامي، د.ن ، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

- فاطمة عامر، أهل الذمة في مصر من الفتح العربي إلى نهاية العصر الفاطمي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
- مبارك بن سليمان، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، دار كنوز إشبيليا، السعودية، ط ١، د.ت.
- محمد أمين صالح، دراسات اقتصادية في عصر الولاة، دار نهضة الشرق، ط٢، القاهرة، سنة ١٩٨٠.
- محمد جمال الدين سرور، تاريخ الدولة الفاطمية، دار الفكر العربي، القاهرة، سنة ١٩٩٥م.
- محمد رمزي، القاموس الجغرافي للبلاد المصرية من عهد القدماء المصريين إلى سنة١٩٤٥م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، طبعة ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤ م.
- محمود الحويري، مصر في العصور الوسطى من العصر المسيحي حتى العصر العثماني، القاهرة ، ط١، سنة ٢٠٠٢.
- مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، طبع بوزارة التربية والتعليم، سنة ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
- هويدا عبد العظيم رمضان، اليهود في مصر الإسلامية من الفتح الإسلامي إلى العصر الأيوبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ٢٠٠١م.

ثالثًا: المراجع الاجنبية:

- Goitein ,AMediterranean Scociety, Barkely, Los Anglos, 1967.
- Margoliouth,catalogue of Arabic papyri in the John Rylands library- Manchester 1933.

رابعًا: المراجع المعربة

- آدم متز، الحضار الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريدة، المركز القومي للترجمة، القاهرة، سنة ٢٠٠٨.
- جروهمان، أوراق البردي العربية بدار الكتب المصرية ترجمة عبد الحميد حسن، مراجعة محمد مهدي علام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية، ١٩٩٤.
- جوايتاين، دراسات في التاريخ الإسلامي، تعريب عطية القوصي، الكويت، سنة١٩٠٨.
- فالتر هانتس، المكاييل والأوزان الإسلامية ، ترجمة كامل العسيلي ، منشورات الجامعة الأردنية ، سنة ١٩٧٠م..

خامسًا: المقالات

- حسين حسن شحاته: الضوابط الشرعية للسمسرة والسماسرة، مقال نشر ضمن سلسلة بحوث ودراسات في الفكر الاقتصادي الإسلامي، دار النشر والتوزيع الإسلامية، سنة ٢٠٠١م.